



استعراض نتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر  
في منتصف مدة تنفيذها



## قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية  
للصليب الأحمر والهلال الأحمر  
١٠-١١ نوفمبر ٢٠١٧، تركيا



طلب القرار ١٠ "قوة الإنسانية"، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يرفعا تقريراً إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين لمتابعة تطبيق أعضاء المؤتمر الدولي للقرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون والتعهدات الصادرة عنه.

وليس المقصود أن يقدم هذا التقرير وصفاً مُفصلاً لجميع الأنشطة المضطلع بها في إطار تعزيز نتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين ولكنه تقرير موجز يعطي لمحة عامة عن حالة التنفيذ بينما يسلط الضوء على أهم الإنجازات والتحديات، ويحفز الهمم من أجل القيام بالمزيد من العمل حتى يحين رفع التقرير النهائي إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.

ويطور التقرير حول القرارات الخمسة التالية: (١) القرار ٣ - العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجمته؛ (٢) القرار ٤ - الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معاً؛ (٣) القرار ٥ - سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم؛ (٤) القرار ٦ - تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وتقديم الإسعافات الأولية؛ (٥) القرار ٧ - تعزيز استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، والتعهدات المقدمة في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. وفيما يتعلق بالقرارين ١ و ٢ بشأن "تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم"، و"تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني"، فقد شارك عدد من الجمعيات الوطنية في التنفيذ من خلال عقد مشاورات دورية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتعزيز القرارات مع الدول أو المشاركة في الفريق المرجعي المفتوح العضوية التابع للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠١٧ - ٢٠١٩) فيما يتعلق بالعملية الحكومية الدولية من أجل تعزيز احترام القانون الدولي. وسوف يحيط مجلس المندوبين في عام ٢٠١٧ علماً بالتقدم المحرز بشكل عام بشأن تنفيذ القرارين ١ و ٢ في قانون دولي إنساني جامع وتقرير معلومات أساسية (البند ١٢ من جدول أعمال مجلس المندوبين). وقد أتيحت على شبكة الإنترنت صيغة للإبلاغ من أجل جمع المعلومات خلال الفترة من أبريل ٢٠١٧ إلى يوليو ٢٠١٧ لجميع أعضاء المؤتمر. وطلبت هذه الاستبيانات تقديم تقارير موجزة عن التعهدات التي قُدمت وأُسئلة مُفصّلة بشأن فقرات في منطوق القرارات. وبالإضافة إلى نماذج الإبلاغ التي استُكملت عبر الإنترنت بشأن جميع المجالات المواضيعية، فقد استُنبتت معلومات إضافية من الموجود من تقارير ونشرات إخبارية ومواقع إلكترونية ووسائل إعلام اجتماعية. وقد تم الاتصال مباشرة بمجموعة مختارة من الجمعيات الوطنية والدول والمعنيين بالأمر لدى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية ومراكز مرجعي، وذلك بغرض جمع المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز خلال شهري يونيو ويوليو ٢٠١٧.

وقد قطعت الجمعيات الوطنية والدول والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال العاميين الماضيين شوطاً كبيراً من العمل على تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، وتجدر على هذه الوثيقة تقريراً عن عدد مختار من هذه الإنجازات. وعلاوة على ذلك، فإن جميع التقارير المقدمة عبر الإنترنت من الجمعيات الوطنية والدول متاحة الآن عبر الموقع الإلكتروني [www.rcrcconference.org](http://www.rcrcconference.org). وترد في المرفق ١ قائمة بالجمعيات الوطنية والدول التي قدمت تقارير عبر الإنترنت وأجرت مقابلات ثنائية.

ويطيب لنا أن نتقدم بخالص الشكر إلى جميع الجمعيات الوطنية والدول التي قدمت ردوداً على الاستبيانات، وشاركت في إجراء المقابلات الثنائية، وشاركت بما أعدته من تقارير ودراسات حالة وصور وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة، معطية بذلك معلومات قيمة عن جهودها وأنشطتها على مدى السنتين الماضيتين.

### القرار ٣ - العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجمته

لقد أعربت الوكالات الإنسانية عن قلقها المتزايد إزاء العنف الجنسي في النزاعات المسلحة والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى في السنوات القليلة الماضية، وذلك على النحو الذي تجسد باعتقاد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في عام ٢٠١٥ للقرار ٣ لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

## الإجازات الرئيسية

- الالتزامات التي تلي المعايير الدنيا إزاء النوع الاجتماعي والتنوع، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج الطوارئ؛
- إطلاق برنامج التدريب على مراعاة النوع الاجتماعي والتنوع في حالات الطوارئ؛
- جلسة عمل لإعداد منشورات وحلقات عمل على المستوى الإقليمي في كل من نيروبي وغواتيمالا؛
- تنظيم أول دورة لتدريب المديرين على معالجة حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ في سري لانكا؛
- العمل على التصدي للعنف الجنسي من خلال توعية المجتمعات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وكولومبيا والصومال وباراغواي الجديدة

المؤتمر الدولي عام ٢٠١٥.

قدم الاتحاد الدولي في عام ٢٠١٥ مجموعة من الالتزامات التي تلي المعايير الدنيا بشأن النوع الاجتماعي والتنوع، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج الطوارئ المصممة لكي تستخدمها الحركة في المساعدة على التحليل وتلبية الاحتياجات الخاصة بالإناث والذكور من جميع الخلفيات وفئات الأعمار. وكانت الإرشادات قيد التنقيح خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لتعكس بشكل أفضل التطورات الخارجية والتطورات لدى الحركة في مجال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. واستناداً إلى النجاح الذي حققه تدريب السبع خطوات بشأن النوع الاجتماعي، فقد أُطلق في عام ٢٠١٥ دورة تدريبية بشأن النوع الاجتماعي والتنوع في حالات الطوارئ. وكان الإعداد لهذه الدورة قد جرى بالتعاون الوثيق بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر للقيام تحديداً بمعالجة مسألة بناء القدرات في مجال منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته من أجل جميع مكونات الحركة والموظفين والمتطوعين. وقد تولى مكتب أوروبا الإقليمي التابع للاتحاد الدولي تقديم الدعم التدريبي بشأن قضايا الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء المتصلة اتصالاً مباشراً بعملية الاستجابة لأزمة الهجرة في أوروبا. وتُظمت أول دورة تدريبية للمدربين خلال الفترة ٢٢-٢٦ مايو ٢٠١٧ في سري لانكا بمشاركة ٢٢ مشاركاً من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وسيستمر التوسع في تنفيذ الدورة التدريبية على العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ طيلة النصف الثاني من الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي الفترة التي سبقت المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، كلف الاتحاد الدولي بإجراء دراسة علمية بعنوان "العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث: الخفي الخافت" لتعزيز المناصرة وملء الفجوة الدائمة في المعلومات حول أفضل السبل لمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته خلال الكوارث وبعدها. وقد حدد تقرير المتابعة المنشور في عام ٢٠١٦ تحت عنوان ['الخفي الخافت'](#) توصيات في أربعة مجالات مختلفة: (١) الوعي والفهم بشأن وقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الكوارث؛ (٢) إتاحة الوصول إلى الخدمات؛ (٣) السلامة والأمن؛ (٤) مصادر الرزق والهجرة. وقد بدأت بالفعل كل جمعية وطنية من الجمعيات المشاركة في دراسات الحالة هذه متابعة الدروس المستخلصة في هذا الشأن.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصل الاتحاد الدولي العمل مع الحكومة السويدية، ومع المستشارين الإقليميين المعنيين بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث، ومع اتحاد (كونسورتيوم) برنامج بناء قدرات المسنين وأصحاب الاحتياجات الخاصة من أجل خلق بيئات أكثر أماناً واحتواءً للنساء والفتيات أثناء الكوارث وبعدها، ومن أجل من اجتمع لديهم كبر السن والعجز ونقاط ضعف مرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وقد دعم الاتحاد الدولي تسهيل التدريب حول الدعم النفسي الاجتماعي فيما يتعلق بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في بلغراد في عام ٢٠١٦ بحضور ٢٨ مشاركاً. وعلاوة على ذلك، فقد نظم الاتحاد الدولي في شهر أبريل ٢٠١٧ حلقة العمل الأوروبية الإقليمية

## من قصص النجاح



بشأن الحماية ومراعاة النوع الاجتماعي والاحتواء، وهي الأولى من نوعها، وحضرها ٤٣ مشاركاً من ٢١ جمعية وطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما قام الاتحاد الدولي بتجربة أول تدريب أساسي في مجال الحماية ومراعاة النوع الاجتماعي والاحتواء في بريسو - ميلانو، بحضور ٥٢ مشاركاً من جميع المناطق.

وقد واصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر السعي جاهدة لتحسين عملها لمواجهة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة من خلال تعزيز برامجها القائمة التي تشكل خدمات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية مكوناً رئيسياً فيها، والتركيز على التواصل مع المجتمعات المحلية (على سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وكولومبيا) والسعي إلى وضع برامج جديدة (من خلال إجراء تقييمات متعمقة في العراق وبوروندي وبنجيريا). وفي الصومال، تقدم اللجنة الدولية الدعم إلى المراكز المحلية للرعاية الصحية الأولية وتدريب القابلات بمساعدة الهلال الأحمر الصومالي. وفي بابوا غينيا الجديدة، قدمت اللجنة الدولية تدريباً لموظفي المراكز الصحية الوطنية لتجهيزهم على نحو أفضل لمواجهة العنف الجنسي. وقد أدمجت اللجنة الدولية هذه المسألة بصورة أكثر انتظاماً في أنشطتها. وقد جرى تنفيذ ذلك في

\*\* يدعم الصليب الأحمر الألماني جمعية الهلال الأحمر التركي في المراكز المجتمعية في تركيا (أضنا وإسطنبول وإزمير)، مقدماً المشورة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. ومن اللاجئين الذين يستخدمون الخدمات التي تقدمها المراكز، لا سيما النساء والأطفال، العديد من تضرروا من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتقدم هذه المراكز الدعم النفسي الاجتماعي، بما في ذلك تقديم المشورة، والإحالة إلى مؤسسات أخرى للحصول على مزيد من المساعدة. ويجري تدريب موظفي المركز والمتطوعين فيه على تقديم الإسعافات الأولية النفسية، كما تجري توعيتهم بقضايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

\*\* وينظم الهلال الأحمر الفلسطيني حلقات عمل تنويرية ودورات تدريبية حول موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، التي تأتي تحت عدة برامج تشرف عليها مختلف أقسام الجمعية الوطنية. فعلى سبيل المثال، يدير قسم النشاط المجتمعي حملات بشأن برامج الأمانة، ودمج قسم إدارة الكوارث مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج مختلفة وفي تقييماته لاحتياجات الخدمات. ويقوم قسم الشباب لدى الجمعية الوطنية بتنفيذ مبادرة الشباب كوسيط لتغيير السلوك ومبادرات المهارات الحياتية التي تتناول موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مُفضّل استناداً إلى تقييمات الاحتياجات التي أجريت في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤.

\*\* ولدى الصليب الأحمر الدانمركي شراكة مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر في كل من هنغاريا ورومانيا وبلغاريا من أجل مشروع مدته سنتان بعنوان "تعزيز الأساليب والممارسات النفسية الاجتماعية لبناء قدرة ضحايا العنف الأسري من النساء على الصمود" الذي بفضلها وجدت ٧٠ من الناجيات من العنف الأسري عزاء في بعضهن البعض وتلقين مساعدة من متطوعي الصليب الأحمر المدربين خلال سنته الأولى.

بعض الحالات لتغيير سلوك أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن، على سبيل المثال في الأردن، حيث وضعت نماذج محددة عن العنف الجنسي وسلمت إلى حاملي السلاح. وفي بنغلاديش وباكستان وموريتانيا والهند وغيرها، ساهمت اللجنة الدولية كذلك في التوعية بشأن منع العنف الجنسي في دورات التي تسبق نشر قوات حفظ السلام. وشمل ذلك حلقة عمل إقليمية أجريت بالشراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الهند، حيث ناقش خلالها نحو ٥٠ من كبار الموظفين من ٢٧ بلداً من البلدان المساهمة في قوات حفظ السلام المسائل المتعلقة بحماية المدنيين من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي.

ويعمل كل من الصليب الأحمر البلجيكي والصليب الأحمر الفنلندي مع حكومتيهما على تعزيز القوانين السارية بشأن الحماية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتقوم جمعيات وطنية ودول عديدة بتنفيذ برامج توعية للجيش تركز على حماية النساء والأطفال في البلدان ومناطق النزاعات التي يجري نشرهم فيها.

وقد اتخذ الصليب الأحمر الألماني تدابير محددة لمنع حوادث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي فيما بين اللاجئين، مقدماً توجيهات محددة بشأن تصميم مرافق الصرف الصحي واختيار مواقعها، وتهيئة مساحات ملائمة للأطفال، ووضع إرشادات تتعلق بإسكان الأسر التي ترأسها نساء. وتُقدّم في مراكز استقبال المهاجرين سياسة لحماية الطفل وآلية لمواجهة حالات العنف الجنسي.

وكجزء من شبكة الحركة المعنية بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، قدم الصليب الأحمر الدانمركي الدعم إلى المركز المرجعي للدعم النفسي الاجتماعي التابع للاتحاد الدولي من أجل إعداد نموذج تثقيفي عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي (الدعم النفسي الاجتماعي للمتضررين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي)، فضلاً عن الأنشطة التثقيفية من أجل البرامج النفسية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولدى الصليب الأحمر الدانمركي الآن ٢٠ من شبكات الدعم تتضمن ١٥٥ متطوعاً و٥٠٣ من الضحايا/الناجيات وأطفالهن، وتقوم شبكات الدعم، التي تعمل منذ عام ٢٠٠٣، بتوفير الرعاية اللاحقة للنساء والأطفال بمجرد مغادرتهم للمأوى.

ويدعم الصليب الأحمر النرويجي واللجنة الدولية للصليب الأحمر توسيع قاعدة الأنشطة القائمة على أدلة المعنية بمنع العنف الجنسي، مع التركيز بشكل خاص على القطاع العسكري، كإقامة حوار مع القوات المسلحة لدمج أنشطة منع العنف الجنسي في برامج الجيش. كما أجرى الصليب الأحمر النرويجي حواراً ثنائياً مع السلطات النرويجية من أجل تنفيذ جوانب القرار والترويج له فيما بين الدول الأخرى. وقد ساهم الصليب الأحمر النرويجي علاوة على ذلك في إعداد وتجريب التدريب الجديد المعني بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من أجل الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية، ونظم وشارك في تنظيم محافل معنية بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في كل من أفريقيا خلال الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧، وفي محفل معني بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الأمريكتين في عام ٢٠١٧، كما ترأس فريق عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، المؤلف من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي وجمعيات وطنية.

وفي مدغشقر، أفادت وزارة الدفاع الوطني أنه بالإضافة إلى التدابير التشريعية المتخذة على الصعيد الوطني، اتخذت تدابير إدارية للحفاظ على حقوق الموظفين.

ويقدم الصليب الأحمر الأسترالي الدعم، في شراكة مع الاتحاد الدولي، من أجل تنفيذ القرار المعني بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك إجراء بحث على الصعيد القطري بعنوان 'العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث'، وذلك بالتعاون مع جمعيات وطنية ودول ومنظمات إقليمية أخرى (مثل رابطة الآسيان) من أجل بناء قاعدة قائمة على الأدلة ووضع توصيات محددة لمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث، بما في ذلك برنامج قانون الكوارث في ميانمار وبنغلاديش وساموا واندونيسيا ولاوس والفلبين. ويعمل الصليب الأحمر الأسترالي مع الاتحاد الدولي من أجل دعم تجريب والبدء في تنفيذ التدريب في مجال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من خلال ٣ فعاليات تدريب إقليمية فرعية (جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ).

وقد دعمت "حكومة اليابان" منع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة عبر المساهمة في أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أفريقيا جنوب الصحراء وفي الشرق الأوسط. كما نظم الصليب الأحمر الياباني، للمرة الأولى في اليابان، ندوة دراسية بشأن الشباب كوسطاء في تغيير السلوك، وهي مبادرة الاتحاد الدولي المعنية بتعزيز ثقافة نبذ العنف وترويج السلام، ووضع لوائح داخلية لمنع التحرش الجنسي وأشكال التحرش الأخرى، وقدم التدريب للموظفين من خلال التعلم الإلكتروني.

وقدم الصليب الأحمر البريطاني الدعم إلى برنامج اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عبر توفير المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضع سياسة عامة وإحاطة في إطار أنشطة مناصرة بشأن مشروع شبكة الأمان الاجتماعي من أجل الناجين من

العنف الجنسي وتقديم توصيات لتحسين الاستجابات البرنامجية. والصليب الأحمر البريطاني هو جزء من برنامج بقيادة ائتلاف معني بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بواسطة جمعية الصليب الأحمر الغيني، الذي يعالج بصفة خاصة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي أوائل يونيو ٢٠١٦، عقد الصليب الأحمر البريطاني ندوة دراسية مشتركة حول قضايا القانون الدولي الإنساني مع أمانة مجموعة الكومنولث، شملت جلسة حول معالجة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة. ويمتضى التزام استعراض المملكة المتحدة رفيع المستوى، تتلقى قوات المملكة المتحدة تدريباً في هذا الشأن قبل نشرها في بعثات واسعة النطاق إلى الخارج، ويمتد هذا التدريب إلى الشركاء الدوليين أيضاً. ويوفر الفريق البريطاني للتدريب على دعم السلام دورات تدريبية في شرق أفريقيا بشأن قضايا العنف الجنسي إلى أكثر من ٧,٠٠٠ من أفراد قوات حفظ السلام الأفريقية كل سنة، كما شهد عام ٢٠١٦ تطوير حملة "فلنقتض على الوصمة". واستضافت السفارات البريطانية والمفوضيات العليا في كل من كوسوفو ونيبال ونيجيريا والصومال وكولومبيا والعراق وسري لانكا وبورما حلقات عمل لمعالجة الوصمة، وسوف تعقد الجولة الثانية من حلقات العمل القطرية في شهر سبتمبر سنة ٢٠١٧.

ويستضيف الفريق المعني بالقانون الدولي الإنساني التابع للصليب الأحمر الأمريكي دورات تدريب على الأطر القانونية والسياسية التي تحظر العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة، فضلاً عن دورات تدريب للعاملين في المجال الإنساني.

وفي بلجيكا، هناك خطط وتعليقات لمنع أعمال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ويشمل ذلك خطة عمل دفاعية من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الصادر عن مجلس أمن الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن. وتتضمن خطط عمل مراكز استقبال طالبي اللجوء التابعة للصليب الأحمر البلجيكي (فلاندرز) بدأ دائماً معنياً بتنظيم مجموعات تأمل تتحدث فيها نسوة عن تجاربهن في المركز وتؤكد قدرتهن على الشعور بالأمان.

وقد شارك الصليب الأحمر الفنلندي في عملية التشاور الخاصة بخطة العمل الوطنية الفنلندية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس أمن الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن)، التي تسهم في المنع والدعم والحماية فيما يتعلق بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في السياق الإنساني. وكانت تلك العملية بقيادة مسؤولين حكوميين ومشاركة من مختلف منظمات المجتمع المدني والوطني. وعلاوة على ذلك، قدمت العيادات الصحية الفنلندية ضمن واحدات الصليب الأحمر لمواجهة الطوارئ خدمات الرعاية الصحية (بما في ذلك خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية)، وخدمات الإحالة والدعم النفسي الاجتماعي لضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

وقدم الصليب الأحمر السلوفيني تدابير خاصة ومساعدة لضحايا أعمال العنف أو الاعتداءات الجنسية والقائمة على النوع الاجتماعي، لا سيما النساء والأطفال في سياق الهجرة. وتواصل الحكومة السلوفينية إثارة مسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ذات الصلة بالنزاعات. وتعمل سلوفينيا على تعزيز التوعية والتدريب بشأن حقوق الإنسان من أجل القوات المسلحة، لا سيما العاملين في مختلف عمليات حفظ السلام، ويتضمن ذلك دورات تدريبية خاصة في حماية الأطفال والنساء في عمليات حفظ السلام وحماية المدنيين... الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن مراعاة النوع الاجتماعي تشكل أحد مكونات المشروع الاستراتيجي للصليب الأحمر السويسري المعني "بالإدماج الاجتماعي" وخطة عمله المحددة المعنية "بالمهاجرين". وقد طُوّر الصليب الأحمر السويسري المشروع التجريبي "شباب اللاجئين المصابون بصدمة" ووحدات تدريبية متقدمة، بما في ذلك محتوى مختص بالنوع الاجتماعي من أجل المتطوعين وغيرهم من الفئات المستهدفة الذين يتعاملون في سويسرا مع اللاجئين من الشباب المصابين بصدمة. وتقدم العيادة الخارجية التابعة للصليب الأحمر السويسري المعنية بضحايا التعذيب والحروب مجموعات علاج خاصة بالنساء، يتحدثن فيها أيضاً عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

وتلتزم البرتغال بمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة، كما تلتزم بتنفيذ آليات موثوقة من أجل مواجهة ذلك. ويتصل بذلك سياسات عامة شملت اعتماد تشريعات وطنية ودولية، فضلاً عن أعمال خطط خاصة على الصعيدين المحلي والدولي، مثل التصديق على اتفاقية المجلس الأوروبي المتعلقة ببدء ومناهضة العنف ضد المرأة والعنف الأسري (اتفاقية إسطنبول).

وعلى الصعيد الوطني، هناك مجموعة من التشريعات تتنوع بين القانون الدستوري والقانون الجنائي تعالج العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

أما الصليب الأحمر الفرنسي، فقد شارك في مبادرات رعاية صحة الأم والطفل في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وكوت ديفوار، للعمل على تقليل المخاطر النفسية الاجتماعية للأهتات الحوامل والمرضعات والأطفال، وذلك كجزء من برنامج لمكافحة سوء التغذية بالتعاون مع جمعيات وطنية أخرى، معني بمراعاة النوع الاجتماعي والتنوع.

وباعتباره 'قانوناً خاصاً'، اعتمد برلمان جمهورية كرواتيا قانون حقوق ضحايا العنف الجنسي في "حرب الوطن"، الذي دخل حيز النفاذ اعتباراً من ١٨ يونيو عام ٢٠١٥. ويستند هذا القانون إلى نتائج البحوث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٣ بالتعاون مع الحكومة الكرواتية بشأن العدد الممكن لضحايا العنف الجنسي أثناء "حرب الوطن" (١٩٩٠ - ١٩٩٦)، المُقدَّر بنحو ٢,٢٠٠ شخص. وقد قُدِّم إلى الضحايا المزيد من المساعدة النفسية الاجتماعية والخدمات الطبية وإعادة التأهيل ومنحهم تعويضات مالية لقاء ما عانوه من اعتداءات. ويوفر الصليب الأحمر الكرواتي مساعدة مباشرة لضحايا الاتجار بالبشر الذين يغلب أن يكون من بينهم أيضاً من هم ضحايا للاستغلال الجنسي أو ضحايا/ناجون من نزاعات مسلحة.

وتشمل استراتيجية العمليات الدولية الجديدة حتى عام ٢٠٢٠ الخاصة بالصليب الأحمر الكندي مواضيع الحماية ومراعاة النوع الاجتماعي والمشاركة المجتمعية كمواضيع شاملة، فضلاً عن منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. والصليب الأحمر الكندي بصدد وضع سياسة جديدة معنية بالنوع الاجتماعي والتنوع، وذلك عبر إجراء عملية تدقيق بشأن النوع الاجتماعي بهدف اعتماد وتنفيذ سياسات ومعايير مؤسسية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتصل البرامج المعنية بمنع العنف في المدارس بتغطيتها في أنحاء البلاد إلى ما يزيد على ٧٠٠ ألف من الأطفال والمراهقين والبالغين سنوياً.

وقد استحدث الهلال الأحمر الماليزي منصب منسق اتصال معني بالنوع الاجتماعي والتنوع لقيادة العمل في هذا المجال. ونظمت الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٦ أول دورة تدريبية لتدريب المدربين بشأن مراعاة النوع الاجتماعي والتنوع، ونتيجة لهذا التدريب، أصبح هناك مدرب متاح معني بالنوع الاجتماعي والتنوع في كل ولاية ماليزية. وسيقوم هؤلاء المدربون بنشر المعارف بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي على مستوى الولايات.

ويقوم الصليب الأحمر الهولندي بتمويل وتنفيذ برنامجين معينين بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في بوروندي وفي جنوب السودان بدعم من جمعيات وطنية. وتتضمن الأنشطة المضطلع بها في جنوب السودان التوعية فيما بين السكان ككل، بما في ذلك القادة المحليين وجماعات الرجال، بشأن منع العنف الجنسي وضرورة منع هذا العنف، وضرورة مساعدة وحماية ضحايا العنف والناجين منه، والمناصرة من أجل الوصول إلى نظم العدالة للناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي (في جنوب السودان بشكل أساسي). وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بوروندي، يكفل الصليب الأحمر الهولندي والصليب الأحمر البوروندي توفير سبل الوصول إلى المرافق الصحية وتوفير العلاج الملائم بعد التعرض للاغتصاب الجنسي، وأن هذه المرافق توفر الوصول بطريقة سهلة وودودة إلى خدمات أخرى مثل الدعم النفسي والمالي، وفقاً لاحتياجات ورغبات الناجيات، وهذه الخدمات مكفولة في جنوب السودان من خلال نظام للإحالة.

ويعمل الصليب الأحمر السويدي بنشاط ضمن فريق العمل التابع للحكومة السويدية على تنفيذ القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تمكن الصليب الأحمر السويدي من خلال هذا الفريق من تسليط الضوء على المسائل الرئيسية ذات الصلة التي يتناولها قرار المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. ويقدم الصليب الأحمر السويدي خدمات إعادة التأهيل للناجين من عمليات التعذيب والأشخاص المصابين بصدمات نتيجة للنزاعات المسلحة أو لتعرضهم لتجارب مماثلة. وتقدم هذه المراكز العلاج لضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. كما يقوم الصليب الأحمر السويدي بالمناصرة من أجل تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية المتخصصة للمتضررين من الرجال والنساء والصبيان والفتيات.

## التحديات

- حساسية الموضوع، والافتقار إلى الإرادة السياسية والالتزام من جانب الدول؛ وبالتالي، فإن ذلك لا يعتبر دائماً مصدراً للقلق في جميع المناطق؛
- الافتقار العام إلى الكفاءة في مراعاة النوع الاجتماعي والتنوع كأساس في الحركة؛
- يلزم بذل قدر كبير من العمل التحضيري والوقت والموارد لتطوير موجهات فعّالة عالية الجودة للعنف الجنسي؛
- الأعراف الاجتماعية والوصمة تؤدي إلى تردد مجموعات الشباب في التحدث عن موضوع العنف والتحرش الجنسيين.

## القرار ٤ - الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معاً

### الإنجازات الرئيسية

- عقد اجتماعات موائد مستديرة إقليمية في شرق أفريقيا وغرب أفريقيا وآسيا مع وفود اللجنة الدولية للصليب الأحمر وممثلي الاتحاد الدولي لربط الوصول الآمن من أجل العاملين في المجال الإنساني بموضوع الرعاية الصحية في خطر؛
- استعرضت ولاية الجمعيات الوطنية المؤازرة (الفريق المرجعي للحركة) ومُددت حتى نهاية عام ٢٠١٩؛
- عُقدت اجتماعات سنوية في مايو ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لتبادل الدروس المستخلصة من عدة مبادرات وطنية؛
- إنشاء "جماعة عمل" من أجل مقدمي خدمات الإسعاف ومقدمي خدمات الرعاية الطارئة قبل الوصول إلى المستشفى في حالات الخطر؛
- جعل عمليات التقييم السريع لمستوى التأهب متاحة للاستخدام الداخلي والخارجي؛
- إعداد دورة إلكترونية مكثفة مفتوحة حول العنف ضد مقدمي الرعاية الصحية؛
- إبقاء القضية على رأس جدول الأعمال العالمي.

اضطلع عدد من الجمعيات الوطنية في أفريقيا، مثل جمعيات كل من كينيا ونيجيريا والسنغال والصومال وجنوب السودان والسودان بتنفيذ برامج نشر وتساوور إعلامية حول موضوع الرعاية الصحية في خطر. وتقوم كينيا حالياً بصياغة خطة عمل إنمائية لتضطلع بها الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي نيجيريا، أعادت جمعية الصليب الأحمر النيجيري طبع ملصقات استعارتها من الصليب الأحمر لجنوب السودان لتوزيعها في كادونا من أجل تدريب ٣٧ من منسقي الاتصال لدى الفروع. وفي السنغال، قامت ثلاث جامعات، وهي تحديداً جامعات UGB و Bambey و Thies، بتوزيع نشرات صحفية وتنظيم معارض للصور الفوتوغرافية، فضلاً عن عقد دورات توعية حول موضوع الرعاية الصحية في خطر. وفي الصومال، عُقدت جلسات تشاور لأمناء فروع جمعية الهلال الأحمر الصومالي ومسؤولي الصحة والعاملين في المستشفيات الرئيسية المعنيين بالإبلاغ عن الحوادث. وفي الصليب الأحمر لجنوب السودان، نُظمت لقاءات مع الأطراف المعنية حول موضوع الرعاية الصحية في خطر، بينما عقد الصليب الأحمر السوداني جلسات حول موضوع الرعاية الصحية في خطر من أجل أفرقة التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها. وتضطلع جمعيتا الصليب الأحمر الملغشي والصليب الأحمر الكندي ببرامج للتوعية بالقانون الدولي الإنساني. وفي مدغشقر، حظرت وزارة الدفاع حمل الأسلحة في المراكز الصحية واستخدام سيارات الإسعاف لأي غرض آخر خلاف حالات الطوارئ الصحية، وتجدر الإشارة إلى أن حماية الجرحى والمرضى وخدمات الرعاية الصحية مُدرجة في المناهج الدراسية العسكرية. وقد أطلق الصليب الأحمر الكندي وحدة تدريبية بعنوان "كندا في النزاعات"، كجزء من منهج "استكشاف القانون الدولي الإنساني" من أجل المعلمين لتدريس القانون الدولي الإنساني لطلبة المدارس الثانوية (باللغتين الإنجليزية والفرنسية)، متضمناً

موضوع الرعاية الصحية في خطر. وفي عام ٢٠١٦، عقد الصليب الأحمر الكندي ثمانية مؤتمرات ركزت بشكل مباشر أو غير مباشر على زيادة الوعي بموضوع الرعاية الصحية في خطر وبالقانون الدولي الإنساني.

وقد ركزت كمبوديا على برامج توعية متعددة الأوجه فيما يتعلق بالرعاية الصحية في خطر، بينما تعمل على الأطر القانونية المحلية من أجل إجراء تغييرات في السياسة العامة. وقد حشدت جمعية الصليب الأحمر الكولومبي خمسة منتديات إقليمية متعددة الأطراف المعنية من أجل وضع آليات للتصدي للمخالفات والوقائع التي ترتكب بحق البعثات الطبية، وذلك وفقاً للدليل المدربين على البعثات الطبية والمواد الإعلامية، التي شملت دورة لتدريب المدربين من أجل الفروع المحلية للصليب الأحمر الكمبودي. وفي أفغانستان كان تركيز الجانب القانوني على إعداد قانون أقرته الحكومة لتنظيم شؤون الجمعية الوطنية واستخدام الشارة. ووُزعت ملصقات ونشرات وكتيبات ومواد ترويجية أخرى كجزء من برامج التوعية لدى الهلال الأحمر الأفغاني. وعقدت جلسات مائدة مستديرة مع الزعماء والعلماء الدينيين كجزء من برنامج التشاور.

وقد انتهى الصليب الأحمر الأسترالي من استعراض التشريعات المحلية المتعلقة بحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية وانتهى من إعداد تقرير لتحليل الفجوات المتعلقة بدمج التوصيات بشأن موضوع الرعاية الصحية في خطر في أستراليا، التي ستطلع عليه الحكومة وتناقشه من خلال اللجنة الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، فقد دعمت الحكومة الأسترالية جهود الصليب الأحمر الأسترالي في مجال نشر القانون الدولي الإنساني.

## من قصص النجاح



\*\* وقعت السلفادور على البروتوكول المشترك بين المؤسسات لتنسيق وحماية خدمات الرعاية الصحية في ٣٠ مايو ٢٠١٦، مما أدى إلى انخفاض عدد الهجمات التي يتعرض لها موظفو الصليب الأحمر والعاملون الصحيون في المنظمات الأخرى. ويعمل بروتوكول حماية خدمات الرعاية الصحية على ثلاثة مستويات: إعطاء جمعية الصليب الأحمر السلفادوري الأدوات اللازمة لضمان تنفيذ جميع خدمات الرعاية الصحية والعمل الإنساني بأمان؛ وتمكين الصليب الأحمر السلفادوري من مواصلة العمل مع الآخرين لرصد سلامة العاملين في مجال الصحة والمساعدة على تحسين سلامتهم؛ وحشد الدعم لإعداد دليل جديد لسلامة خدمات الرعاية الصحية لكي تستخدمه بلدان المنطقة التي تعاني من فلاح اجتماعية مماثلة. وقد قام مقدمو الرعاية الصحية الوطنيون بتحسين السلامة من خلال العمل معاً من أجل نشر التوعية وتطبيق بروتوكولات وإجراءات السلامة. ولدى الصليب الأحمر السلفادوري الآن دليل للسلامة من أجل خدمات الرعاية الصحية يجري استخدامه على نطاق واسع.

\*\* عمل الصليب الأحمر الأسترالي مع أصحاب المصلحة المعنيين على تضمين معلومات عن الرعاية الصحية في خطر في المناهج الدراسية لمختلف الدورات الأكاديمية وأعد دورة تدريبية مخصصة في مجال القانون الدولي الإنساني من أجل طلبة الطب بالتعاون مع الرابطة الأسترالية لطلبة الطب في تسانيا (IMPACT). كما عزز المنهج الرسمي لجميع برامج تدريب العاملين في مجال الصحة الذي تديره المدرسة العسكرية للعمليات اللوجستية في بانديانا، وقدم دورة تدريبية بشأن الرعاية الصحية في خطر إلى أفراد قوات الدفاع الأسترالية في الإقليم الشمالي ونيو ساوث ويلز وكوينزلاند. وقد أدى ذلك إلى خلق دور متخصص لتعزيز مشاركة الصليب الأحمر الأسترالي في قضايا القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الرعاية الصحية في خطر، والقطاعات الإنسانية والطبية، والعمل مع الرابطة الأسترالية لطلبة الطب لوضع سياسة بشأن الرعاية الصحية في خطر. ويتعين على مندوبي الصليب الأحمر الأسترالي الذين يجري نشرهم على الصعيد الدولي اجتياز برنامج التدريب على الحشد الدولي والتأهب للعمل (IMPACT)، الذي يتضمن شرط اجتياز الدورة التدريبية "توخوا السلامة" قبل السفر، فضلاً عن دورات التعلم الإلكتروني في مجال الرعاية الصحية في خطر.

وقد أجرت جمعية الصليب الأحمر الياباني سلسلة من المحاضرات حول موضوع الرعاية الصحية في خطر في مدارس التمريض التابعة للصليب الأحمر وفي الجامعات. وفي نيبال، يضطلع الصليب الأحمر النيبالي بأنشطة مناصرة ومناشدة مع الأطراف المتنازعة لضمان نقل أكثر أماناً للمصابين والمرضى كما تقدم جلسات توجيهية لموظفي الحكومة حول موضوع الرعاية الصحية في خطر. ويقوم الصليب الأحمر الأمريكي بتدريب شباب موظفي التوعية والمتطوعين على الالتزامات القانونية بشأن موضوع الرعاية الصحية في خطر. وينظم الفريق المعني بالقانون الدولي الإنساني مناقشات منتظمة حول القضايا المتعلقة بموضوع الرعاية الصحية في خطر مع وزارة الدفاع الأميركية.

وفي باكستان، طُوِّرت أدوات لجمع البيانات في الدراسات الاستقصائية المعنية بتحديد خط الأساس الخاص بموضوع الرعاية الصحية في خطر، مع التركيز على الفئات الأربع التالية: الأطباء والمرضى وسائقي مركبات الإسعاف وحرس الأمن. وتم إعداد دليل تدريبي للعاملين في مجال الرعاية الصحية، إلى جانب مواد الإعلام والتثقيف والاتصال ذات الصلة، فضلاً عن دليل تغيير المواقف.

وفي إندونيسيا، أجرى المركز المحلي في جاكرتا التابع للصليب الأحمر الإندونيسي (بالانغ ميرا إندونيسيا) ممارسات لاستخلاص الدروس المتصلة بعملياته لتقديم الخدمات الصحية أثناء التجمعات الحاشدة المرتبطة بانتخابات حكومة المقاطعة التي كان من المقرر إجراؤها في شهر فبراير عام ٢٠١٧.

وهناك عدة جمعيات وطنية أخرى، مثل الصليب الأحمر السويسري والصليب الأحمر السلوفيني والصليب الأحمر الألماني والهلال الأحمر الكازاخستاني والصليب الأحمر السويدي والصليب الأحمر البلجيكي، تعمل إلى جانب حكوماتها للوفاء بمتطلبات هذا القرار.

ويعمل الصليب الأحمر البلجيكي والبرلمانيون المهتمون معاً من أجل تنظيم ندوة في البرلمان البلجيكي (مجلس الشيوخ) حول موضوع الرعاية الصحية في خطر والإطار القانوني الدولي لحماية البعثات الطبية في حالات النزاعات المسلحة. ووفقاً لاتفاق ثنائي بين وزارة الدفاع البلجيكية والصليب الأحمر البلجيكي في شهر يونيو عام ٢٠١٦، من المقرر أن تتعاون الجمعية الوطنية وإدارة الشؤون الطبية لدى وزارة الدفاع من أجل تنفيذ القرار الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين.

وقد مرّر البرلمان الألماني مؤخراً قانوناً لتعزيز التدابير الرامية إلى حماية مسؤولي إنفاذ القوانين وموظفي الرعاية الصحية وخدمات الإسعاف، وكان ذلك بدعم من الصليب الأحمر الألماني. وقد قامت السلطات العامة المختصة المسؤولة بجمع وتخزين البيانات المتعلقة بأعمال العنف ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية وتخزينها.

وفي مشروع الصحة الذي ينفذه الصليب الأحمر السويسري في هندوراس، تم تحليل مواقف وسلوك العاملين في مجال الصحة، وأُخذت تدابير لضمان تبني مواقف أكثر تعاطفاً من أجل العاملين في مجال الصحة. وتقوم سويسرا بانتظام بالترويج لموضوع حماية البعثات الطبية على المستوى المتعدد الأطراف (مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة) وكذلك في اجتماعات مخصصة (مثل الاجتماع العالمي للجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني الذي عُقد في جنيف خلال شهري نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٦).

ويجري الهلال الأحمر الكازاخستاني سلسلة من الدورات التدريبية وأنتج فيلمين باللغة الروسية حول القرارات المتعلقة بموضوع الرعاية الصحية في خطر، ويمكن الاطلاع عليها عبر الموقع الإلكتروني [www.redcrescent.kz](http://www.redcrescent.kz).

وقد أنشأت وزارة الشؤون الخارجية السويدية فريق عمل معنى بحماية الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة. ويعمل الصليب الأحمر السويدي بشكل وثيق مع مجموعة من البرلمانيين على إعداد قائمة تحقق مرجعية بشأن حماية الرعاية الصحية من أجل أعضاء البرلمان السويدي. كما شارك مع منظمة أطباء بلا حدود واللجنة السويدية لشؤون أفغانستان في تنظيم ندوة دراسية في البرلمان السويدي بعنوان "ما الذي يمكن لأعضاء البرلمان القيام به للمساعدة على حماية الرعاية الصحية؟". وقد أعد الصليب الأحمر السويدي حملة توعية خاصة به، تشمل القيام بحملة توعية تطوف بأرجاء السويد بسيارة إسعاف محطمة مصحوبة بحملة إعلامية موضوعها الرعاية الصحية في خطر.

ومنذ المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، قام الصليب الأحمر النرويجي بدعم التنفيذ على الصعيد الوطني لتوصيات القرار المعني بموضوع الرعاية الصحية في خطر في كل من كولومبيا والسلفادور وهندوراس ولبنان وليبيا وجنوب السودان، فقام بتشكيل وقيادة "جاعة عمل" من أجل مقدي خدمات الإسعاف ومقدي خدمات الرعاية الطارئة قبل الوصول إلى المستشفى في حالات الخطر، واضطلع بأنشطة مناصرة في هذا الصدد على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال القنوات الثنائية وتنظيم ندوات دراسية. وقد أشرك الصليب الأحمر النرويجي

قطاع الإسعاف النرويجي في ندوة دراسية ودعا العاملين في القطاع إلى "جماعة العمل". وفي كولومبيا والسلفادور وهندوراس، دعم الصليب الأحمر النرويجي الجمعيات الوطنية في جمع البيانات عن الهجمات ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها والمرضى ووسائل النقل الطبي، كما قام بتسهيل تبادل أفضل الممارسات من خلال الدورات التدريبية الإلكترونية عبر الإنترنت التي سجل فيها ما يقرب من ١,٥٠٠ مشارك في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٦، اشترك كل من الصليب الأحمر النرويجي والصليب الأحمر السويدي في استضافة ندوة دراسية في أوسلو حيث عرض فيها قطاع الإسعاف عرضاً موجزاً لنطاق المشكلة في النرويج والسويد، ودُعيت السلطات المعنية بالشؤون الصحية في كلا البلدين للاستجابة للتوصيات. وفي السلفادور، قامت الجمعية الوطنية بتحسين مظهر المركبات والزي الرسمي، ووضعت إرشادات بشأن ما يتعين القيام به في الحالات شديدة الخطورة، وغيرت لوحات الأرقام للحد من مخاطر الهجمات التي تستهدف المركبات.

واعتمد الصليب الأحمر الدانمركي استراتيجية اتصالات خافتة في العيادات الصحية التابعة له، تستهدف غير حاملي أوراق الهوية الدانمركية، والغرض منها إتاحة العمل دون إثارة جدل بينما ينبغي المناصرة من أجل أن تكون الرعاية الصحية لمن لا يحملون أوراق ثبوت للهوية خدمة تقدمها الدولة الدانمركية.

وقد نظمت جمعية الهلال الأحمر المصري محاضرات وجلسات تبادل للمعلومات مع طلبة الجامعات حول كل من موضوع الرعاية الصحية في خطر والقانون الدولي الإنساني، كما نظمت محاضرة سنوية من أجل طلبة دورة دبلوم الطب في حالات النزاع والكوارث لدى جمعية "Worshipful Company of Apothecaries" عن القانون الدولي الإنساني مع الإشارة إلى منشورات ذات صلة بموضوع الرعاية الصحية في خطر، وأجرت أيضاً جلسات توعية بشأن موضوع الرعاية الصحية في خطر وبشأن القانون الدولي الإنساني لطلبة الطب في جامعتين في القاهرة. وعقدت حلقة عمل تدريبية مدتها ثلاثة أيام حول موضوع الرعاية الصحية في خطر والقانون الدولي الإنساني في الجمعية الوطنية من أجل طلاب طب غير مصريين من سورية والعراق واليمن.

ونظمت جمعية ماجن دافيد أدوم في إسرائيل حلقة عمل في تل أبيب لاستخلاص الدروس من حادث أسفر عن إصابات جماعية، وتضمنت الحلقة جزءاً مخصصاً لحماية الرعاية الصحية. وحضر حلقة العمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي والصليب الأحمر النرويجي، فضلاً عن ١٩ جمعية وطنية، وخدمة بلدية مدريد للمساعدة في حالات الطوارئ والإنقاذ (SAMUR Madrid)، ووزارة الصحة الإسرائيلية.

وفي فلسطين، وُضعت وتُنقذت بروتوكولات وإرشادات بشأن الرعاية الصحية في خطر للعمل على الحد من عدد الإصابات. وقد طوّرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مع وزارة الصحة آلية لتنظيم الأنشطة والقيام بحملات للتوعية.

وفي البرتغال، أجرى المنبر الوطني للحد من أخطار الكوارث تقييماً وطنياً لسلامة المنشآت في المستشفيات العامة في عام ٢٠١٦. واتفقت الحكومة والجمعية الوطنية على إعداد خطة عمل مشتركة تشمل الأجهزة الحكومية المعنية (مثل وزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة الإدارة الداخلية) لتقييم التشريعات ذات الصلة باستخدام الشارات المميزة وإنشاء نظام رصد وطني لمنع إساءة استعمالها.

وتواصل وزارة الصحة في الجمهورية التشيكية والصليب الأحمر التشيكي التعاون بشأن الدورات التدريبية لمديري الأزمات من خلال "رابطة خدمات الإنقاذ الطبية".

كما نظمت جمعية الصليب الأحمر الإسباني دورة تدريبية حول مسألة الهجمات ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية، وحضرها ممثلون عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ودائرة الصحة العسكرية، والرابطة الطبية الإسبانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعية الوطنية. ويعمل الصليب الأحمر الإسباني على إدراج عدم حماية العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية في حالات النزاع المسلح في القانون الجنائي العسكري كجريمة من جرائم الحرب.

## التحديات

- حشد الدول والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى (غير تابعة للحركة) على المستوى الوطني؛
- تعقيد وحساسية عملية جمع وتحليل البيانات النوعية والكمية المتعلقة بالعنف ضد الرعاية الصحية؛
- تنوع جميع المبادرات ذات الصلة بموضوع الرعاية الصحية في خطر، التي تنفذها جمعيات وطنية ليست ضمن الفريق المرجعي التابع للحركة المعني بالرعاية الصحية في خطر (دراسة تحديدية شاملة)
- تعزيز حماية الرعاية الصحية على الصعيد الوطني (مثل التحليل المشترك للمشاكل وخطة العمل المشتركة) تمثل نهجاً غير مألوف للحركة ولكنه صحيح (اللجنة الدولية للصليب الأحمر – الجمعية الوطنية - الاتحاد الدولي).

## القرار ٥ - سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم (32IC/15/R5)

### الإنجازات الرئيسية

- تدريب الموظفين والمتطوعين في مجالي السلامة والأمن؛
- الرغبة القوية في جمع وإدارة معلومات المتطوعين، بما في ذلك المعلومات الديموغرافية؛
- وجود مخططات تأمينية للمتطوعين في جميع أنحاء العالم أو ميل قوي لوضع هذه المخططات؛
- صياغة سياسات التطوع لدى العديد من الجمعيات الوطنية.

أقر مجلس إدارة الاتحاد الدولي في شهر يونيو عام ٢٠١٦ إطار عمل من أجل التطوع، مدعوماً بتحالف للجمعيات الوطنية في جميع المناطق الخمس. ولخطة عمله هدفان: الأول هو تحديد ممارسات التطوع الناجحة وتشاؤها وتكييفها من أجل نسخها أو تطبيقها على نطاق أوسع؛ والثاني هو ضمان سلامة ورفاه المتطوعين ومواصلة تطوير نظم لضمان سلامتهم ورفاههم في حالات الخطر. فحماية سلامة ورفاه المتطوعين دون المساس بالمهمة هو واجب أخلاقي للاتحاد الدولي. ولذلك، فإن الاتحاد الدولي يدعم الجمعيات الوطنية من أجل توفير القدر الكافي من الحماية والتدريب والمعدات والتغطية التأمينية والدعم النفسي الاجتماعي بشكل اعتيادي للمتطوعين فيها. وقد وضع الاتحاد الدولي مخططاً تأمينياً عالمياً للتأمين على المتطوعين يستهدف الجمعيات الوطنية التي ليس لديها بالفعل مخطط تأميني، وسوف يغطي هذا المخطط التأميني المتطوعين الذين يضطلعون بأنشطة باسم جمعيتهم الوطنية. وهناك اليوم ٧٦ جمعية وطنية تستخدم هذا المخطط التأميني، ويستفيد العديد من المتطوعين من شبكة الأمان هذه. إذ أنها توفر شيئاً من التغطية لتكاليف العلاج الطبي في حالة وقوع حوادث، بالإضافة إلى تغطية الوفاة والإعاقة. وفي شهر ديسمبر عام ٢٠١٦، دُعيت الجمعيات الوطنية للانضمام إلى تحالف الجمعيات الوطنية للعمل بشكل جماعي بشأن جميع القضايا المعنية بتنمية العمل التطوعي، وذلك من أجل مناقشة وتبادل أفضل الممارسات والأدوات وأنظمة البيانات والأفكار المفيدة الأخرى حول كيفية تحسين عملية استقطاب المتطوعين وتدريبهم وإشراكهم، والمساءلة أمام المتطوعين عن سلامتهم ورفاههم، ووضع ميثاق التطوع لتعزيز العمل التطوعي وتحديد الممارسات التطوعية الواحدة التي يجري نشرها بالفعل أو ذات الإمكانيات الكافية التي تجعلها جديرة بأن تجربها الجمعيات الوطنية. وتشمل الممارسات مواضيع محددة مثل نظم بيانات المتطوعين ونهج مبتكرة لاستقطاب المتطوعين، فضلاً عن تثقيف الأقران. وسيجري تقييم بعض هذه الممارسات كدراسات حالة لفهم وتبادل الأدلة بشأن ما يصلح للتطبيق ومعرفة الظروف والسياقات المناسبة لذلك. وسيجري على هذا الأساس تحديد نماذج المشاركة الناجحة للمتطوعين بغرض نسخها وتطبيقها على نطاقات مختلفة. وقد عُرض المشروع الأول لميثاق التطوع على ٢٣ متطوعاً من جمعيات وطنية في منطقة البحر المتوسط خلال مخيم للشباب عُقد في قبرص في ٢٠ يوليو عام ٢٠١٧. كما عُرض في يوم ١٣ يوليو في الغابون على الجمعيات الوطنية للدول الأفريقية الناطقة باللغات الفرنسية والإسبانية والبرتغالية.

ولدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر نظام تأميني، وهي توفر التدريب فضلاً عن توفير المعدات الواقية لضمان سلامة وأمن المتطوعين في الجمعيات الوطنية التي تتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الدولية تجري تقييماً للوصول الأكثر أماناً

وتنظم حلقات عمل للجمعيات الوطنية المنفذة والجمعيات الوطنية الشريكة، وتشجع شركاء الحركة وتحشد من أجل دعم خطط عمل الجمعيات الوطنية الرامية إلى تحقيق وصول أكثر أماناً للعاملين في المجال الإنساني. وقد أُصدرت تعليمات ميدانية للوفود بشأن الكيفية التي يمكن بها للجنة الدولية أن تدعم الجمعيات الوطنية بشأن التأمين على المتطوعين فيها إما من خلال المخطط التأميني لدى الاتحاد الدولي وإما من خلال شركات التأمين المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن برامج التدريب من السمات المشتركة التي تتبعها عدة جمعيات وطنية في الترويج لهذا القرار. وقد اضطلع الهلال الأحمر الفلسطيني والصليب الأحمر الألماني بتدريبات في مجال سلامة الموظفين والمتطوعين وأمنهم بشأن المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، باستخدام إطار الوصول الأكثر أماناً، ومبادرة 'توخوا السلامة'، و'حافظ على حياتك' والمعدات الواقية كأدوات لتوجيه عملية صنع القرار. وقد شملت

هذه التدريبات معلومات عن الدعم النفسي فضلاً عن التغطية التأمينية. ويتولى الهلال الأحمر الفلسطيني الرصد بشكل وثيق للتأمين الاعتيادي على المتطوعين. كما قدما أنشطة مناصرة وبرامج تدريب لجمعيات وطنية أخرى، ودعماً لصياغة سياسة التطوع ووضع إرشادات بشأن هذا الموضوع. ويستخدم الصليب الأحمر الألماني "الصندوق الاتحادي للتأمين ضد الحوادث" المملوك للدولة، ويغطي جميع الإصابات التي تقع للمتطوعين أثناء الاضطلاع بواجبهم كمتطوعين أو أثناء الذهاب إلى عملهم كمتطوعين أو العودة منه. وعادة لا يوفد الصليب الأحمر الألماني متطوعين في العمليات الدولية، وبالتالي فإنهم يكونون

## من قصص النجاح

\*\* في مدغشقر، اعتمد تشريع وطني لحماية المتطوعين. إذ تعمل الحكومة على وضع أحكام تتعلق بسلامة المتطوعين وأمنهم ضمن القوانين الوطنية والسياسات الوطنية، والمخططات والبرامج المتعلقة بإدارة الكوارث.

\*\* وفي أواخر عام ٢٠١٧ قررت إدارة خدمات المتطوعين لدى الصليب الأحمر الأمريكي أنه من الضروري إعداد لجنة متعددة الوظائف لاستعراض السلامة. والهدف من ذلك هو استعراض فتنقح لتنفيذ خطط سلامة تشمل السلامة في مكان العمل وبرامج التدريب والتوعية، فضلاً عن تحديد المخاطر المحتملة على السلامة في العمل، والتلطيف من حدتها. ولدى الصليب الأحمر الأمريكي قاعدة بيانات وطنية لجمع وإدارة المعلومات عن المتطوعين بما في ذلك المعلومات الديموغرافية. وهناك أيضاً نظم منفصلة (ولكنها متكاملة) مطبقة من أجل إدارة مهام المتطوعين والمعلومات الخاصة بالخدمات المقدمة. ويعمل الصليب الأحمر مع الحكومة والشركاء غير الحكوميين على تبادل المعلومات ذات الصلة بأفضل الممارسات والدروس المستخلصة. كما يشترط الصليب الأحمر الأمريكي التقصي عن الخلفية الجنائية لجميع المتطوعين فإذا أو عندما تشير نتائج فحص الخلفية الجنائية (يتوقف ذلك على نوع الخلفية الجنائية، والا فسوف يُعتبر ذلك تمييزاً، لا سيما في سياق اليوم؟ هل ينبغي استبعاد ذلك؟) إلى تهديد قانوني أو أمني للمنظمة، بما في ذلك الموظفين والمتطوعين، يجري استبعاد مقدم طلب التطوع من المنظمة.

مشمولون بالتغطية التأمينية في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض أثناء تنفيذ واجباتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يلزم توفير الدعم النفسي لمعالجة الصدمات التي قد يعانون منها أثناء قيامهم بمهامهم.

وقد قام الصليب الأحمر السلوفيني بإعداد وتنفيذ برنامج تدريبي خاص، يشمل سلامة وأمن المتطوعين المشاركين في عمليات الاستجابة لأزمة الهجرة في سلوفينيا، الذين طُبقت عليهم قواعد سلامة خاصة. كما قدم الصليب الأحمر السلوفيني جميع المعدات الواقية اللازمة ودعا المتطوعين إلى أخذ التحصينات الموصى بها التي تقدمها سلطات الدولة بالمجان. وتجدر الإشارة إلى أن المبادئ الأساسية للعمل التطوعي والشروط المحددة لعمل المتطوعين منصوص عليها في "قانون التطوع"، ومن ثم، فقد اعتمدت تشريعات وطنية تتعلق بحماية المتطوعين، والتدريبات والتدابير الرامية إلى تشجيع الجمهور على فهم وقبول دور المتطوعين الإنسانيين، ودمج تدابير حماية أمن وسلامة المتطوعين في القوانين الوطنية.

ويتعاون الصليب الأحمر البلجيكي مع السلطات بشكل عارض، من أجل تعزيز وتنفيذ القانون البلجيكي الصادر في ٣ يوليو ٢٠٠٥ بشأن حقوق المتطوعين. فعلى المستوى التشريعي، يحكم القانون البلجيكي المتعلق بحقوق المتطوعين الخدمة الطوعية في الأراضي البلجيكية، وكذلك الخدمة الطوعية خارج بلجيكا على أن يكون تنظيمها من داخل بلجيكا وأن تكون بلجيكا هي مقر الإقامة الرئيسي للمتطوع. وهو

ينشئ التزاماً بتوفير المعلومات للمنظمة التي تدعو المتطوعين، والمسؤولية التنظيمية عن التأمين على المتطوعين. وقد استقرت العلاقات مع السلطات، لا سيما وزارة الصحة العامة، نظراً لأنها الأكثر ارتباطاً بقضية الأمن.

وثقت جمعيات الصليب الأحمر الأمريكي والأسترالي والكندي والفرنسي والسلفادوري والنرويجي وجمعية الهلال الأحمر الأفغاني برامج تدريبية بشأن المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبشأن أطر السلامة والحماية. كما يعمل الصليب الأحمر الأمريكي، علاوة على ذلك، على تطوير أدوات أمنية إلكترونية تستخدم عبر الإنترنت أو دون الاتصال بالإنترنت، وتنفيذها كجزء من اجتماع منسقي الأمن في جنيف الذي استضافه الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتجدر الإشارة إلى أن متطوعي الصليب الأحمر الأمريكي الموفدين في بعثات دولية يكونون مشمولين بتغطية تأمينية مساوية لتلك التي لموظفي الطوارئ الطبية العالمية والإجلاء الأمني، وذلك من خلال خدمات ISOS. ويقوم الصليب الأحمر النمساوي بتدريب المتطوعين دورياً بالتعاون مع الشرطة النمساوية (التدريب على التدخل بديلاً لكف أذى شخص ما). وبمقتضى القانون النمساوي، يجب أن يكون كل متطوع مشمولاً بتغطية تأمينية كافية توفرها له الجمعية الوطنية. ومن التدابير الأمنية المتبعة من أجل المتطوعين الموفدين في بعثات دولية: تأمين السفر، وإمكان الوصول إلى خدمات ISOS وعمل التأمين الطبي الكامل قبل المغادرة، والتدريب على السلامة والأمن قبل السفر، والإحاطات قبل السفر وبعد النشر بشأن الصحة والسلامة والأمن والخطط الأمنية بما في ذلك المنسق الأمني المخصص، ومعلومات تعقب مسار السفر التي توفر أحدث المعلومات عن أماكن وجود المتطوعين وأي مخاطر بشأن السلامة والأمن في هذه المناطق. ويطبق الصليب الأحمر الأسترالي من أجل المتطوعين المحليين نهج وأدوات تقييم مخاطر العمل والصحة والسلامة والمخاطر التنظيمية. كما أنه يشجع الحكومة والطراف المعنية الأخرى على تطوير أو تحديث نظم وطنية لجمع ونشر بيانات شاملة، تتضمن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر، ذات صلة بسلامة وأمن المتطوعين الإنسانيين، وذلك تمشياً مع القوانين الوطنية.

وقد وضعت الجمعيات الوطنية الأسترالية والبرتغالية والبريطانية والإسبانية التشريعات وأطر السياسة المحلية الخاصة بها من أجل حماية المتطوعين. ف لدى الصليب الأحمر الأسترالي سياسة حوادث الشخصية للعاملين الطوعيين من أجل جميع المتطوعين المحليين، التي تشمل بتغطيتها جميع الأعضاء والمتطوعين في حالة الإصابات أثناء القيام بواجباتهم باسم الصليب الأحمر، بما في ذلك العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل وحماية الدخل وإصلاح النظارات الطبية التالفة. ويتعين استعراض هذه السياسة سنوياً للحفاظ على فعاليتها وتحديد ما إذا كان يجب تحسين التغطية. وفي البرتغال، يعترف كل من القانون الذي يحدد الأساس القانوني للعمل التطوعي (القانون 71/98 الصادر في 3 نوفمبر عام 1998) والقانون الذي ينظم شروط العمل التطوعي (مرسوم القانون 389/99 الصادر في 30 سبتمبر 1999) بحقوق المتطوعين في بيئة آمنة صحية، وفي تغطية تأمينية والحصول على تعويض مناسب عن أي حادث أو مرض يصيبه أثناء اضطراره بأشطة التطوع، أو بسببها. وعلى الرغم من أن الصليب الأحمر البريطاني لا يميل إلى إرسال متطوعين كمنسقين إلى الخارج، إلا أن لديه 'دورة تدريبية على الأمن الشخصي' متاحة لجميع الموظفين والمتطوعين الذين تقتضي أدوارهم السفر إلى وجهات عالية أو بالغة المخاطر. وقد طور الصليب الأحمر البريطاني إطار CALMER، وهو يمثل النهج الذي يتبعه لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للناس في الأزمات وكذلك من أجل موظفيه والمتطوعين فيه. وكجزء من سياسته المعنية بالتطوع، يقدم الصليب الأحمر البريطاني الدعم عبر خط الهاتف، وهي خدمة متاحة لجميع المتطوعين في المملكة المتحدة. وكجزء أيضاً من سياسته المعنية بالتطوع، فإن الصليب الأحمر البريطاني مشمول بغطاء تأميني، بحيث إنه في حالة حدوث أي تقاعس أو تقصير من جانب المنظمة، يحق للمتطوعين والموظفين والأعضاء من الجمهور التقدم بمطالبات ضدها. وتجدر الإشارة إلى أن قسم التطوع لدى الصليب الأحمر البريطاني عضو في الفريق الاستشاري للعمل التطوعي لدى خدمات الصحة الوطنية (NHS)، حيث يسدي المشورة بشأن كيفية تحسين الاستفادة من المتطوعين في خدمات الصحة الوطنية. ووفقاً للتشريعات التي تحكم التطوع في إسبانيا، ف لدى دولة إسبانيا جهاز لرصد العمل التطوعي، يديره حالياً منبر المتطوعين في إسبانيا.

وقد باشر الصليب الأحمر الدانمركي إجراء دراسة بشأن سلامة وأمن المتطوعين مع التركيز بوجه خاص على المتطوعين في المناطق الحضرية في أفريقيا. وذلك كجزء من تحالف المتطوعين والمساهمة في خطة عمل الاتحاد الدولي المعنية بالتطوع، وذلك نظراً لأن غالبية المشاريع الدولية لدى الصليب الأحمر الدانمركي تتضمن عنصر التنمية التنظيمية الذي يهدف إلى دعم إدارة المتطوعين. ويجري تنفيذ ذلك إلى جانب المركز المرجعي للدعم النفسي الاجتماعي.

## التحديات

- فقدان المتطوعين بسبب الافتقار لممارسات التطوع المناسبة؛
- يفقد الكثير جداً من المتطوعين حياتهم بسبب الافتقار إلى الحماية والدعم؛
- الافتقار إلى مهارات ومرافق إدارة البيانات بشأن المتطوعين؛
- العوائق اللغوية؛
- محدودية إتاحة الموارد؛
- الثغرات الداخلية، لا سيما بين القيادة والأشخاص الفنيين المسؤولين عن المتطوعين.

## القرار ٦ - تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وتقديم الإسعافات الأولية (32IC/15/R6)

تشكل الأطر القانونية والمعيارية القوية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر والإسعافات الأولية أدوات لا غنى عنها لجعل المجتمعات المحلية أكثر أماناً عبر تنفيذ الإغاثة السريعة وضمان الانتعاش من الكوارث بشكل كامل ومنصف.

## الإنجازات الرئيسية

- الانتهاء من ١٧ من القوانين الوطنية والدولية ووثائق السياسة ذات الصلة، التي تشمل أحكاماً أثرت فيها جمعيات وطنية بدعم من الاتحاد الدولي، ويشمل ذلك منغوليا، تايلند، ناورو، إكوادور، كوستاريكا، مجموعة دول الأنديز، الأرجنتين؛
- ٢٦ من مشروعات القوانين الوطنية ووثائق السياسة التي تشمل أحكاماً أثرت فيها جمعيات وطنية بدعم من الاتحاد الدولي، ويشمل ذلك غواتيمالا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، مدغشقر، منغوليا، نيبال، فلسطين، بنما، باراغواي، الفلبين، جنوب السودان، فانواتو، تونغفا، ساموا، قيرغيزستان، فنلندا؛
- تدريب ١,٥٤٥ شخصاً بواسطة الاتحاد الدولي بشأن الدور المعاون وقانون الكوارث والمناصرة التشريعية؛
- تقديم الدعم للمشاريع الجارية في مجال المساعدة الفنية للجمعيات الوطنية بشأن قانون الكوارث في ٤١ بلداً، بما في ذلك القانون الدولي لمواجهة الكوارث ومشاريع تجريبية تتعلق [بقائمة التحقق المرجعية بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث](#) بواسطة الاتحاد الدولي؛
- استكمال ونشر ١٤ بحثاً بشأن قانون الكوارث في مجموعة من الدول تشمل إكوادور، هندوراس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، غرينادا، كمبوديا، إندونيسيا، نيبال، فضلاً عن وضع خرائط لمخططات الأراضي السكنية وقضايا الملكية في ١٤ بلداً في آسيا والمحيط الهادئ؛
- الدعم المستمر من الاتحاد الدولي لعمليات قانون الكوارث مع ٥ منظمات إقليمية تشمل مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى (CEPREDENAC)، واتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR)، والوكالة الكاريبية لإدارة الطوارئ في حالات الكوارث (CDEMA)، ومنتمدى جزر المحيط الهادئ (PIF)، ورابطة الآسيان (ASEAN).

## من قصص النجاح

فقدت إكوادور التوصيات الواردة في الدراسة بشأن "التأهب القانوني للتأهب للمساعدة الدولية في حالات الكوارث في إكوادور" أثناء مواجحة آثار الزلزال الذي ضرب البلاد في شهر أبريل عام ٢٠١٦. وشمل ذلك اعتماد قرار الطوارئ (١٧ أبريل ٢٠١٦) لتنفيذ بروتوكولات التعاون الدولي وطلب الدعم الدولي. كما اعتمدت السلطات قراراً لتنظيم أوضاع المنظمات غير الحكومية على الرغم من وجود وضع قانوني في البلاد (SETECI, R031، أمانة التعاون الفني)، وقرار منح مكافأة لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في المنطقة المتضررة من الزلزال من أجل أفرقة الطوارئ الوطنية والدولية (ARCOTEL, R0437، مايو ٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت أيضا لائحة تجعل المستأجرين غير الرسميين مؤهلين لتلقي مساعدة دولية (اتفاق MIDUVI ١٦-٠٢٢ في ١٦ أبريل ٢٠١٦).



جمعية الصليب الأحمر الغامبي مدعومة بمشاورات مع أطراف معنية متعددة بشأن القانون الدولي لمواجهة الكوارث، وإطلاق تقرير جديد في شهر فبراير ٢٠١٦ بشأن القانون الدولي لمواجهة الكوارث

وقد اعتمدت كولومبيا أسلوباً يستند إلى التوصيات المقدمة من برنامج الاتحاد الدولي المعني بقانون الكوارث في مرسومها المخصص الجديد (1390/2016)، ومرسوم اعتماد الخطة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث (308/2016). كما أدرجت توصيات من الإرشادات الخاصة بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث في الإجراءات الجديدة المعنية بالهجرة (يناير ٢٠١٦).

وثمة جهود ملحوظة في الفلبين بشأن تنقيح قانون إدارة مخاطر الكوارث وتنفيذ اللوائح (استعراض الغروب' للقانون الجمهوري 10121) وتطوير الإرشادات الفلبينية المعنية بالمساعدة الإنسانية الدولية. وهناك شراكة بين الصليب الأحمر الفلبيني والاتحاد الدولي مع مكتب الدفاع المدني لتوفير الدعم الفني لتنقيح وصياغة القانون واللوائح. كما يعمل الصليب الأحمر الفلبيني بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والفريق الإنساني القطري من أجل توفير مدخلات إلى إدارة الشؤون الخارجية في صياغة الإرشادات الفلبينية الجديدة المعنية بالمساعدة الإنسانية الدولية.

وتشارك العديد من الجمعيات الوطنية، بدعم من الاتحاد الدولي، مع حكوماتها في تطوير سياسات وطنية لإدارة مخاطر الكوارث مع الالتزام بالمعايير الدولية. ففي كينيا، تعكف السلطات الوطنية على استعراض مشروع القانون الوطني لإدارة مخاطر الكوارث وإعداد سياسة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث خلال عام ٢٠١٦. وكان الصليب الأحمر الكيني، بعد أن قدم إلى الحكومة تقريراً وتوصيات بشأن القانون الدولي لمواجهة الكوارث، قد دُعي إلى البرلمان للاجتماع بأصحاب المصلحة حيث طُرح مشروع قانون إدارة مخاطر الكوارث للمناقشة. وقد انخرط الصليب الأحمر الملغشي مع سلطاته بشأن التأهب القانوني للكوارث منذ عام ٢٠١٤، وذلك من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز دور الدور الجمعية الوطنية باعتبارها المستجيب الأول. وفي عام ٢٠١٦، تلقى الصليب الأحمر الملاوي والاتحاد الدولي

طلباً من قسم إدارة شؤون الكوارث لدى ملاوي من أجل المساعدة على صياغة مشروع قانون ملاوي لإدارة مخاطر الكوارث والإرشادات التشغيلية المعنية بإدارة مخاطر الكوارث، وإعداد إجراءات تشغيل موحدة من أجل عمليات الاستجابة. وفي كوستاريكا، انخرطت الجمعية الوطنية بفعالية مع سلطاتها الوطنية لوضع اتفاق ثنائي حكومي من شأنه تسهيل دعم الصليب الأحمر في توفير خدمات الرعاية قبل دخول المستشفى على الحدود مع بنما. كما تلقت الجمعية الوطنية في غواتيمالا طلباً من الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث الوطنية من أجل دعم تنقيح قانون شامل لإدارة المخاطر في البلاد. وقد بدأ العمل خلال عام ٢٠١٦ بعد قبول الطلب. وفي بنما، شكلت الحكومة فرقة عمل معنية بإعداد قانون دولي لمكافحة الكوارث بدعم فني من الاتحاد الدولي. وفي غرينادا، وسنت فنسنت وجزر غرينادين أُجريت استعراضات تشريعية بشأن القانون الدولي لمواجهة الكوارث بدعم من الجمعيات الوطنية المعنية وتحديد الثغرات الرئيسية وإصدار توصيات لتحسين تشريعاتها لتسهيل المساعدة الإنسانية الدولية في حالات الكوارث على نحو أفضل. وفي باراغواي، جرى استعراض لمشروع قانون دولي لمواجهة الكوارث وتم إعداد صيغته النهائية تمهيداً لعرضه على الأمانة الوطنية للطوارئ في فبراير عام ٢٠١٦.

وعند قيام الجمعيات الوطنية المشار إليها أعلاه بصياغة أطر تشريعية واستعراض القوانين الوطنية، وإعداد توصيات لإدراج إدارة مخاطر الكوارث ضمن السياسة الوطنية، تعاونت الجمعية الوطنية الكولومبية مع السلطة الوطنية المسؤولة عن إدارة مخاطر الكوارث على مواصلة تقييم القوانين الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها، واستخدام قائمة التحقق المرجعية من أجل قانون الحد من مخاطر الكوارث كمرجع. وفي هندوراس، تم تشكيل الفريق الاستشاري الذي أجرى استعراضاً للإطار القانوني لدخول المساعدة الدولية، وعُقدت ثلاث حلقات عمل تشاورية وطنية على مدى عام ٢٠١٦ توصلت في نهاية المطاف إلى إصدار تقرير مشفوع بتوصيات. ويجري في الوقت الراهن إعداد مشروعات قوانين ووثائق سياسات بتأثير من الجمعيات الوطنية المدعومة من الاتحاد الدولي في كل من غواتيمالا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، مدغشقر، نيبال، فلسطين، بنما، باراغواي، الفلبين، جنوب السودان، فانواتو، توغوا، ساموا، قيرغيزستان، فنلندا. وتجدر الإشارة إلى الدعم المكثف المقدم في عام ٢٠١٦ إلى ثلاثة بلدان من أجل صياغة أطر وطنية لإدارة مخاطر الكوارث، وهي فانواتو والفلبين ونيبال. ومن ناحية أخرى، فقد تم التوصل إلى اتفاقات بين السلطات الحكومية والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي من أجل إجراء بحوث بشأن مواضيع متعلقة بقانون الكوارث في بنغلاديش وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين. وفي أرمينيا، نشر الصليب الأحمر الأرميني "قانون ولأئحة للحد من مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية في يريفان"، وواصلت قيرغيزستان العمل على وضع قانون جديد لتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية في حالات الكوارث استناداً إلى القانون النموذجي لكومنولث الدول المستقلة بشأن المساعدة الدولية في حالات الكوارث.

كما يواصل الصليب الأحمر البريطاني تعزيز الإرشادات المعنية بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث، حسب الاقتضاء، مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين على حد سواء. كما يشارك الصليب الأحمر البريطاني في عمليات تبادل الأقران بشأن القانون الدولي لمواجهة الكوارث وغير ذلك من القضايا ذات الصلة بقوانين الكوارث، وذلك رهناً بالقدرة، داخل البلد، فضلاً عن البلدان الأخرى. وعلى الصعيد المحلي، يشكل الصليب الأحمر البريطاني جزءاً من إطار الطوارئ المدنية في المملكة المتحدة، ويؤدي وظائف معينة في مجال التأهب لحالات الطوارئ والمواجهة التي تشمل؛ التوعية العامة والتثقيف العام، وتقييم المخاطر ومواطن الضعف، وتقييم مواطن الضعف والقدرات على المستوى المجتمعي، وعدة مقاييس أخرى.

وينخرط الصليب الأحمر الدانمركي مساهماً في منصات وطنية للحد من مخاطر الكوارث مُقدماً الدعم من أجل إعداد وتنفيذ خطة التكيف الوطنية والمناصرة والدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الصحة العقلية. ومن خلال عملية مشتركة بين وكالات متعددة برئاسة الوكالة الدانمركية لإدارة الطوارئ، تم وضع استراتيجية جديدة للتأهب والحد من المخاطر على الصعيد الوطني وأقرت سياسياً. ومن خلال التمثيل في المجلس الدانمركي للمصالحة والمجلس الدانمركي للإسعافات الأولية، يشارك الصليب الأحمر الدانمركي في الوقت الراهن في تقييم الأطر القانونية القائمة بشأن الإسعافات الأولية في السياق الوطني الدانمركي، ودعم السلطات من أجل تعزيز الأطر المتعلقة بالإسعافات الأولية بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويقوم الصليب الأحمر الدانمركي بدعم وتعديل الأطر القانونية القائمة لضمان إدراج ٨ ساعات من التدريب الإلزامي على الإسعافات الأولية شرطاً للحصول على رخصة قيادة المركبات في الدانمرك، وإدراج ١٢ ساعة من التدريب الإلزامي ضمن جميع الأطر العامة للتدريب المهني.

وتعمل الجمعيات الوطنية في كل من مصر ولبنان وفلسطين مع أصحاب المصلحة الآخرين على وضع تشريعات تتعلق بإدارة مخاطر الكوارث. ويتعاون الهلال الأحمر المصري مع الاتحاد الدولي بشأن مشروع يهدف إلى تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، وإدراج توصيات إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث في التشريعات والمؤسسات المصرية المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث. ويواصل البرلمان اللبناني العمل على إعداد مشروع قانون جديد لإدارة الكوارث بحيث يكمل آلية الحماية المدنية الموجودة حالياً. وفي فلسطين، تجري السلطات الوطنية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية استعراض للنظام الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، والنظر في تحويله من جهاز تقليدي تحت قيادة الدفاع المدني إلى كيان مؤسسي مكتمل لمعالجة جميع دورات إدارة مخاطر الكوارث.

ويضطلع الصليب الأحمر الإيطالي بأنشطة لزيادة النشر والإمام بالإرشادات الخاصة بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث بين السكان، وذلك عن طريق قنوات الإعلام والاتصال القائمة. وإلى جانب ذلك، فقد نُظمت عدة حلقات عمل من أجل إعداد المواطنين ليكونوا أول المستجيبين عند وقوع نكبات طبيعية كالزلازل أو الحرائق. وبسبب عملية إعادة تنظيم جمعية الصليب الأحمر الإيطالي في عام ٢٠١٦ (الانتقال من القطاع العام إلى الخاص)، لم تكن هناك مناسبة لاستعراض الإطار القانوني مع السلطات العامة.

ويقدم الهلال الأحمر الماليزي الدعم للحكومة من أجل صياغة قانون الكوارث، وقد نُظمت الحكومة في عام ٢٠١٧ فعالية "شهر التأهب للكوارث" بينما نظمت الجمعية الوطنية حلقة عمل لتبادل المعارف بشأن قانون الكوارث.

أما الصليب الأحمر الكندي، فقد انتهى، بدعم حكومي، من إعداد مشروع بحثي بشأن العقوبات القانونية أمام التدخل الإنساني في حالات الكوارث الوطنية، وذلك بهدف إعداد المنظمات الإنسانية قبل التدخل الإنساني في أي كارثة طبيعية، فضلاً عن العمل كموجه للحكومات والجهات القضائية بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين التدخلات في مجال الصحة. وفي شهر مايو عام ٢٠١٦، وقع الوزير الكندي للسلامة العامة والتأهب لحالات الطوارئ، والصليب الأحمر الكندي، مذكرة تفاهم توضح بشكل مُفصّل الكيفية التي ستواصل بها المنظمات العمل معاً بشأن المسائل المتعلقة بإدارة حالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث.

واستناداً إلى الاجتماع الثنائي للاتحاد الدولي مع ممثلي المكتب الاتحادي للحماية المدنية في شهر مايو عام ٢٠١٧، قدم الصليب الأحمر السويسري الإرشادات المعنية بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث نظراً لأن المكتب بصدد الشروع في عملية تنقيح للقانون الوطني للحماية المدنية.

وتدمج حكومتا كل من النمسا والبرتغال الحد من مخاطر الكوارث عبر سياقات وقطاعات، مع الانخراط والمساهمة في منابر وطنية/محلية للحد من مخاطر الكوارث، ودعم إعداد و/أو تنفيذ خطة/استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث، والتوعية العامة والتثقيف الجماهيري. ومن الأمثلة على الأنشطة الرئيسية تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي المعني بالفيضانات. كما تدير النمسا شبكة وطنية لمراكز معلومات السلامة على مستوى البلديات، حيث تقدم دورات تدريبية عن الحماية الذاتية لمن يرغب من عامة الجمهور. ولهذه الأنشطة إطار قانوني يوفره قانون وطني ثانوي (قوانين خدمات الإنقاذ، وقوانين إدارة الكوارث) كتشريع يتباين من مقاطعة لأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الصليب الأحمر البلجيكي-الفلاندرز يشارك بفعالية في فرقة العمل المعنية بالإسعافات الأولية لتزويد أطفال المدارس بالحد الأدنى من المعارف المتعلقة بالإجراءات المنقذة للحياة. وقد تم إنشاء موقع إلكتروني جديد لإعلام معلمي المدارس بشأن المشاريع القائمة في مجال الإسعافات الأولية: <https://onderwijs.vlaanderen.be/nl/ehbo-op-school>.

وقد وقع الهلال الأحمر الأفغاني، كشريك، مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة للعمل معاً على مساعدة العاملين في مجال الصحة المجتمعية لدى وزارة الصحة العامة على التدريب على الإسعافات الأولية.

وتواصل القضايا المتعلقة بقانون الكوارث - ومساهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشركائه - كسب اهتمام المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإنسانية والمحافل الأكاديمية. وقد ظهر القانون الدولي لمواجهة الكوارث كرسالة مناصرة رئيسية والتزام أساسي من جانب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كموقف إزاء القمة العالمية للعمل الإنساني، على النحو المنصوص عليه في المنشور 'إسطنبول وما بعدها'. وفيما يتعلق بجماعة شرق أفريقيا، قدم برنامج الاتحاد الدولي المعني بقانون الكوارث الدعم الفني من أجل صياغة القانون الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث من أجل جماعة شرق أفريقيا، واعتمده الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا في مارس عام ٢٠١٦.

وقد عقدت الجمعيات الوطنية من منطقة البحر الكاريبي اجتماعاً تشاورياً بشأن خيارات التعجيل بإحراز تقدم في حل المشاكل التنظيمية في العمليات الدولية لمواجهة الكوارث، وكان ذلك أثناء اجتماع اللجنة الاستشارية الفنية التابعة للوكالة الكاريبية لإدارة الطوارئ في حالات الكوارث (CDEMA) في أبريل عام ٢٠١٦. وشاركت ست جمعيات وطنية من أمريكا الوسطى في حلقتي عمل للتشاور وساعدت مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى (CEPREDENAC) على تنقيح الآلية الإقليمية للمساعدة الثنائية المتبادلة في حالات الكوارث والإجراءات الجمركية الخاصة بالسلع الإغاثية. ويشمل هذان الموثقان الإقليميان التوصيات الواردة في الإرشادات الخاصة بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث وقائمة التحقق المرجعية بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث على التوالي. وفي آسيا والمحيط الهادئ، روج برنامج الاتحاد الدولي المعني بالنوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في هانوي بفيتنام، والمؤتمر الوزاري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالنوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في نيودلهي بالهند. وأطلق مجلس التعاون الخليجي والهلال الأحمر القطري دليل مجلس الآسيوي للحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في نيودلهي بالهند. وأطلق مجلس التعاون الخليجي والهلال الأحمر القطري دليل مجلس التعاون الخليجي إلى القانون الدولي لمواجهة الكوارث أثناء اجتماع خبراء قانون الكوارث الذي عقد في الدوحة في ديسمبر عام ٢٠١٦. ويوفر هذا الدليل، الذي استغرق إعداده عدة سنوات، توجيهات بشأن تسهيل وتنظيم المساعدة الإنسانية الدولية إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

وتدمج حكومتا كل من اليابان وسلوفينيا الحد من مخاطر الكوارث عبر سياقات وقطاعات، مع زيادة الانخراط والمساهمة في منابر وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ودعم إعداد و/أو تنفيذ خطة وطنية للحد من مخاطر الكوارث. ونجحت سلوفينيا في اعتماد تشريع جديد للحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية للتكيف ونظم مجتمعية للإنذار المبكر وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الصحة العقلية. ويتناغم إطار الحد من مخاطر الكوارث تناغماً كاملاً مع النظام القانوني السلوفيني، إذ أنه مدرج في القرار المتعلق بالبرنامج الوطني للحماية من الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٢، الذي اعتمده الجمعية الوطنية يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦.

وفي عمل مشترك مع الاتحاد الدولي والصليب الأحمر الدانمركي، انخرط مركز المناخ التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر (مركز المناخ) في مشروع خطة التكيف الوطنية الذي يهدف إلى تأكيد ضرورة انخراط الجمعيات الوطنية مع الحكومات في التركيز على التكيف مع تغير المناخ. وقد نُظمت (أو يجري تنظيم) دورات تدريبية للموظفين والمتطوعين في مالوي وكينيا، وكذلك في أرمينيا وجورجيا ونيبال، وأعدت خطط عمل للمشاركة مع الحكومات تنص على تشكيل أفرقة عمل مخصصة من أجل خطط التكيف الوطنية. ووقعت شراكة استراتيجية جديدة مدتها خمس سنوات، في إطار المرحلة الثانية من برنامج شركاء من أجل الصمود (PFR II)، بين وزارة الشؤون الخارجية وخمس وكالات تتضمن الصليب الأحمر الهولندي، ويعمل مركز المناخ على تعزيز القدرة على الصمود للمجتمعات المحلية في البلدان النامية المعرضة للكوارث. وقد انتقل برنامج شركاء من أجل الصمود في مرحلته الثانية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) من تنفيذ المشروع نحو بناء القدرات من أجل الحوار الإنساني والشراكات والمعارف. ويدعم هذا البرنامج تنفيذ إطار عمل سينداي عن طريق التركيز على قدرة المجتمع المدني على الحوار بشأن الإدارة المتكاملة للمخاطر في مجالات السياسة والاستثمار والممارسة. ومن خلال العمل على الحد من المخاطر المستندة إلى النظم الإيكولوجية والمناخ، بلغت تغطية برنامج شركاء من أجل الصمود حتى الآن أكثر من نصف مليون شخص في تسعة بلدان.

ويحتفظ الصليب الأحمر الألماني بعلاقة وثيقة وتبادل دائم مع المكتب الاتحادي للحماية المدنية والمساعدة في حالات الكوارث، فضلاً عن وزارة الداخلية الاتحادية. وفيما يتعلق ببرنامج التعاون الدولي، يجري إحراز تطورات رئيسية عبر وضع إطار الصمود والتحول من البرمجة القطاعية إلى البرمجة المتكاملة. كما انبثق مبدأ التمويل القائم على أساس التوقعات (FbF) من عنصر طويل الأجل في عمل مركز المناخ، ما يساعد على دمج نموذج الإنذار المبكر والعمل المبكر في إدارة الكوارث لدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم. وقد بدأ عقد منابر الحوار مرتين سنوياً في جنيف في شهر يوليو عام ٢٠١٥ تحت مظلة الاتحاد الدولي كجزء من خطة العمل المعنية بالمناخ لدى المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الخارجية، وذلك بالتنسيق مع الصليب الأحمر الألماني، وتمحور ذلك حول مشاريع تجريبية وتشغيلية تعتمد مبدأ التمويل القائم على أساس التوقعات تجريبياً جمعيات وطنية وبرنامج الأغذية العالمي. ويستخدم مبدأ التمويل القائم على أساس توقعات الآن بشكل عملي بواسطة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في بيرو ومرتين في أوغندا. كما تتضمن خطة عمل المكتب الاتحادي للشؤون الخارجية مشاريع تجريبية للتمويل القائم على أساس التوقعات تجريبياً برنامج الأغذية العالمي أو جمعيات وطنية في بنغلاديش والجمهورية الدومينيكية وهاييتي وموزمبيق ونيبال والفلبين. وقد تشاطر كل من الصليب الأحمر التوغوي والصليب الأحمر

الألماني ومركز المناخ وشركاء آخرون في فبراير عام ٢٠١٧ جائزة 'Edge of Government Award' الممنوحة إلى وزارة البيئة التوغوية في مؤتمر القمة العالمية للحكومات الذي عُقد في دبي، وذلك تقديراً للعمل الرائد المشترك بشأن التمويل القائم على أساس التوقعات. ويدعم المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية التابع للاتحاد الدولي جمعيات وطنية بأدوات تعيينها على التباحث مع دولها بشأن الأطر القانونية المتعلقة بالإسعافات الأولية، وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أُتيحت الأدوات التالية للمناصرة من أجل تعزيز التشريعات المتعلقة بالإسعافات الأولية: البيانات المتعلقة بالقانون واللوائح في ١١٦ بلداً؛ أمثلة على القوانين التي جعلت التدريب على الإسعافات الأولية أمراً إلزامياً في المدارس ولطالبي الحصول على رخص قيادة المركبات؛ الإحصاءات تثبت ضرورة تدريس الإسعافات الأولية للأفراد والمجتمعات المحلية لتحسين معدلات البقاء على قيد الحياة.

### التحديات:

- العوامل السياسية الدخيلة على مضمون التشريعات والقواعد المعنية بمواجهة الكوارث غالباً ما تؤدي إلى تعطل أو إبطاء سن قوانين جديدة للكوارث؛
- الاستثمارات في التدريب وبناء القدرات لا يسفر في كثير من الأحيان عن إحراز نتائج مباشرة لفترة طويلة من الزمن؛
- أحياناً ما تشعر الجمعيات الوطنية بالانزعاج إزاء الاصطلاح بمسائل "قانونية" فنية؛
- الصليب الأحمر والهلال الأحمر لا يقيم شراكات مع كيانات غير تقليدية، مثل مصارف التنمية؛
- يجري الكثير من التخطيط حول الأطر العالمية على الصعيد الوطني والدولي، بيد أن الروابط بين الشركاء العالميين والوطنيين والإقليميين لا تزال ضعيفة جداً ويجب تعهدها بمزيد من التطوير.

### القرار ٧: تعزيز استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتزايدة

#### الإنجازات الرئيسية

- تم إرسال وثيقة [مبادئ وقواعد](#) الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتقديم المساعدة الإنسانية (المبادئ والقواعد) إلى جميع مكاتب الاتحاد الدولي في المناطق، وهي متاحة على شبكة الإنترنت باللغات الست؛
- إدراج المبادئ والقواعد في جميع تدريبات الاتحاد الدولي على إدارة الكوارث (على سبيل المثال: وحدات مواجهة الطوارئ، أفرقة الحصر والتنسيق في الميدان، قائد الفريق) وهي متاحة في شكل دورة تعلم إلكتروني؛
- قيام أكثر من ١,٦٠٠ شخص بالتسجيل في دورة التعلم الإلكتروني، وهناك أكثر من ٨٥٠ ممن أتموا هذه الدورة.

في عام ٢٠١٥، انعقد فريق العمل العالمي المعني بالتدخل السريع في نيروبي حيث وافقت أكثر من ٢٥ جمعية وطنية و ٥ مناطق على إدراج التدريب على المبادئ والقواعد عبر الإنترنت في كل تدريب لوحدة مواجهة الطوارئ/فريق الحصر والتنسيق في الميدان وفريق إقليمي لمواجهة الكوارث. وفي عام ٢٠١٦، عُقد تدريبان لأفرقة الحصر والتنسيق في الميدان في قطر وفنلندا، فضلاً عن تدريبين لوحدة مواجهة الطوارئ في كرواتيا ومدريد، وذلك بمشاركة أكثر من ١١٠ أشخاص ممن أتموا التدريب على المبادئ والقواعد ودورات دراسية حول المبادئ والقواعد. وفي عام ٢٠١٧، عقد تدريب لأفرقة الحصر والتنسيق في الميدان في زمبابوي وتدريب لوحدة مواجهة الطوارئ في بنا وتدريب على إدارة العمليات في ماليزيا، وذلك بمشاركة إجمالية من ١٠٠ شخص عن طريق التعلم الإلكتروني وحضورياً. وتم تذكير كل فريق عمل فني ووحدة لمواجهة الطوارئ وكذلك كل فريق عمل معني بالتدخل السريع بالالتزام الذي قطعوه في عام ٢٠١٥.

وقد أعدت حلقة عمل خاصة بمنهجية التدريب، وقام الاتحاد الدولي بتجريبها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل المبادئ والقواعد، ويشمل التدريب نماذج محاكاة تساعد على ممارسة التنفيذ والاستفادة من المبادئ والقواعد في حالات التشغيل. وقد طورت أسئلة تقييم معيارية بشأن الالتزام بالمبادئ والقواعد من أجل تقييمات الاتحاد الدولي في وقت وقوع الحدث وتم استخدامها في تقييمات أجريت في وقت وقوع الحدث (على سبيل المثال، في تقييم الاستجابة للزلازل في نيبال وإكوادور).

وقد أجرت الجمعيات الوطنية النمساوية والألمانية والسويسرية والفلسطينية والنرويجية والبلجيكية والسلفادورية والأسترالية برامج تدريبية للتوعية بالمبادئ والقواعد فيما بين العاملين والمتطوعين. ويشكل الصليب الأحمر النمساوي جزءاً من اللجنة التوجيهية لمؤتمر فيينا الإنساني، الذي ناقش المساعدة الإنسانية مع المعنيين بالمجال الإنساني والأوساط الأكاديمية والمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص، بينما شارك بنشاط في عملية التخطيط للتعاون النمساوي الإنمائي الرسمي. وأجرت جمعيتا الصليب الأحمر الألماني والسويسري عملية تبادل الأقران مع جمعيات وطنية أخرى في تخطيط وتنفيذ برامج تعاون ثنائية تتعلق بإدارة الكوارث، مع مناقشة الحكومة حول مبادئ وقواعد جديدة للصليب الأحمر والهلال الأحمر لتقديم المساعدة الإنسانية. وقد أقر الصليب الأحمر السويسري بأنه من الضروري التوضيح بشكل أفضل للمفاهيم المختلفة للمسؤولية عن كف الأذى. ويتولى الصليب الأحمر السويسري التنسيق مع مجموعة برلماني الصليب الأحمر السويسري المؤلف من ٩٤ عضواً وإخطارهم بصورة منتظمة حول المواضيع ذات الصلة، التي يشارك فيها الصليب الأحمر السويسري ويحتاج إلى دعم برلماني بشأنها. وتتضمن جميع الدورات التدريبية لدى الهلال الأحمر الفلسطيني جلسات حول تعزيز صورة ومبادئ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ويدعو الصليب الأحمر الأسترالي الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين إلى وضع وأو تحديث نظم وطنية لجمع ونشر البيانات الشاملة ذات الصلة بسلامة وأمن المتطوعين الإنسانيين بما يتناغم مع القوانين الوطنية-

ومن ناحية أخرى، فقد استحدث الصليب الأحمر الأمريكي منصب مسؤول اتصال معني بالخدمات الإنسانية في سبعة قطاعات جغرافية، إلى جانب توظيف مديري علاقات الولايات المعنيين بالكوارث على مستوى القطاعات المكلفين بالعمل مع المسؤولين الحكوميين (على المستوى المحلي ومستوى الولاية والمستوى الاتحادي (الفيدرالي)) لضمان أن تكون الحكومة على دراية بالمبادئ الأساسية وطرائق عملية الصليب الأحمر.

وهناك حوار بين حكومة مدغشقر والجمعية الوطنية حول نشر وتطبيق المبادئ والقواعد في مواضيع الإسعافات الأولية والتنمية التنظيمية والصحة المجتمعية والحد من مخاطر الكوارث والتوعية بشأن المبادئ والقيم الإنسانية.

وقام الصليب الأحمر الكندي بطباعة ونشر المبادئ والقواعد من أجل موظفي العمليات الدولية لديه، مسلطاً الضوء عليها كوثيقة أساسية لعملهم. وفي مايو عام ٢٠١٧، عقد الصليب الأحمر الكندي حلقة عمل بشأن المبادئ والقواعد لكبار الممثلين الميدانيين من العمليات عبر سياقات دولية.

وطور الصليب الأحمر الإسباني وحدة تدريبية بشأن المبادئ الأساسية والقواعد الأخرى المطبقة في الجمعية الوطنية، وذلك كجزء من التدريب الأساسي المقدم إلى المتطوعين. وتدرس هذه الوحدة التدريبية إما داخل قاعة دراسة وأما عبر الإنترنت، وتستخدم كجزء من التدريب الأساسي للشباب.

#### التحديات:

- نشر المعلومات ورصد العمليات؛
- معظم الوثائق الرئيسية متاحة في اللغة الإنجليزية فقط؛
- الافتقار إلى التمويل الكافي.

## التعهدات

قدمت الجمعيات الوطنية والدول ٢٥١ تعهداً أثناء المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين وبعده، وقد أحرز تقدم عظيم أيضاً حول عدد التعهدات وفقاً للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من الدول والجمعيات الوطنية عبر الإنترنت.

ويدور معظم العمل المنجز حول المجالات المواضيعية التالية:

- الهجرة؛
- الاتجار بالبشر؛
- القانون الدولي الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية؛
- مواجهة الكوارث والحد من المخاطر؛
- العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في سياقات النزاعات المسلحة؛
- الرعاية الصحية في خطر؛
- مشاركة الشباب؛
- المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
- تحالف المليار من أجل الصمود: بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والمساهمة في التنمية المستدامة؛
- معاهدة تجارة الأسلحة؛
- اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛
- تغير المناخ؛
- الآثار النفسية للنزاعات المسلحة والعنف؛
- إنقاذ الحياة عن طريق تعزيز التدريب على الإسعافات الأولية؛
- تفعيل المبادئ الإنسانية في العمل - الابتكارات في التنقيف الإنساني؛
- تقديم الدعم للجنة الإنسانية الدولية لتنقي الحقائق؛
- بناء القدرة على الصمود في مشهد متغير المخاطر؛
- حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاعات المسلحة؛

وقد اختير في هذا التقرير عدد قليل من المواضيع المذكورة أعلاه. وجرى هذا الاختيار بناءً على أهمية هذه التعهدات في السياق العالمي والنهوج المبتكرة المستخدمة في تنفيذه، ولكن لا يعتبر ذلك إشارة بأي حال من الأحوال إلى تراجع أولوية التعهدات التي لم يقع عليها الاختيار في هذا التقرير. وتتألف كل التقارير المقدمة من الدول ومن الجمعيات الوطنية من فيض من المعلومات، وجميعها متاح الآن على موقع [www.rcrcconference.org](http://www.rcrcconference.org).

## الهجرة

### أستراليا - الحماية الإقليمية للمهاجرين الضعفاء

- مناقشة مائدة مستديرة حول الاتجاهات والأدلة من شبكة الهجرة المعنية بآسيا والمحيط الهادئ (الصليب الأحمر الأسترالي رئيس مشارك فيها)، لدعم المهاجرين الضعفاء؛
- تواصل إدارة الهجرة وحراسة الحدود تسهيل الوصول المستمر للصليب الأحمر الأسترالي إلى جميع مرافق احتجاز المهاجرين.

## المملكة المتحدة - المهاجرون المتوفون وإبلاغ أسرهم

- أنشأ الصليب الأحمر البريطاني فريق عمل معني بالمهاجرين المتوفين وإبلاغ أسرهم.

## كرواتيا - تقديم المساعدة والحماية للمهاجرين

- يقدم الصليب الأحمر الكرواتي الدعم النفسي الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لطالبي اللجوء.

## إسبانيا - تقديم المساعدة والحماية للمهاجرين

- إدماج طالبي اللجوء في المجتمع المضيف.

## القانون الدولي الإنساني

### كندا - تعزيز القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية

- التدريب على استكشاف القانون الإنساني على نطاق كندا، لا سيما في المدارس الثانوية.

### نيوزيلندا - تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني

- طوّر الصليب الأحمر النيوزيلندي برنامجاً للمدارس الثانوية تحت عنوان 'المرأة والحرب' لتعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني والتبعات الجنسانية للنزاعات.

### النمسا - ترويج ونشر القانون الدولي الإنساني

- دورة فيينا عن القانون الدولي الموجهة إلى المستشارين القانونيين العسكريين في عامي ٢٠١٧ / ٢٠١٨.

### فرنسا - ترويج ونشر القانون الدولي الإنساني

- يقدم الصليب الأحمر الفرنسي دورات تدريبية للتوعية من أجل الجيش الفرنسي.

### سلوفينيا - ترويج ونشر القانون الدولي الإنساني

- تقدم القوات المسلحة السلوفينية التدريب الأساسي والمتقدم في مجال القانون الدولي الإنساني على عدة مستويات مختلفة من التعليم العسكري.

## العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في سياقات النزاعات المسلحة

### المملكة المتحدة - منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في سياقات النزاعات المسلحة

- تحقق الحكومة إنجازات بشأن مبادرة منع العنف الجنسي عبر تشجيع المزيد من التدريب على البروتوكول الدولي المتعلق بالتوثيق والتحقيق.

### بلجيكا - العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أثناء أو عقب النزاعات وحالات الطوارئ الأخرى

- خطة العمل الوطنية لمكافحة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي للفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٩.

## الرعاية الصحية في خطر

### السويد - الرعاية الصحية في خطر: تعزيز التنفيذ على المستويين المحلي والعالمي

- طُورَت قائمة تحقق مرجعية بشأن موضوع الرعاية الصحية في خطر من أجل أعضاء البرلمان السويدي، وبمشاركة من أعضاء في البرلمان السويدي.

### أفغانستان - التعهد المعني بموضوع الرعاية الصحية في خطر

- وُقِّعت مذكرة تفاهم بشأن القضاء على شلل الأطفال بين الهلال الأحمر الأفغاني ووزارة الصحة العامة في المناطق النائية وغير الآمنة في أفغانستان.

### إشراك الشباب من أجل مستقبل أفضل

#### المملكة المتحدة - إشراك الشباب والإدماج الاستراتيجي

- تتضمن استراتيجية إشراك الشباب دمج الشباب في التطوع العام والموظفين وأنشطة الداعمين، مع ضمان الاحتياجات المحددة للشباب.

#### موناكو - برامج التوعية وإشراك الشباب

- أجرى الصليب الأحمر في موناكو برامج توعية للشباب لحماية حقوق الأطفال، والحفاظ على البيئة، والصحة...إلخ.

#### الجيل الأسود - إشراك الشباب في العمل التطوعي

- الصليب الأحمر في الجيل الأسود معروف بأنه جمعية وطنية لديها موظفون من قاعدة المتطوعين الشباب.

#### الاتحاد الدولي - إشراك الشباب من أجل عالم أفضل

- جرى في عام ٢٠١٧ إعداد مقترح مشروع سياسة الاتحاد الدولي المعنية بالشباب بناءً على سياسات الشباب السابقة التي تمثل إسهاماً بارزاً آخر في تطوير الخبرات العالمية في إشراك الشباب.

#### للحصول على مزيد من المعلومات بخصوص أنشطة محددة

ليس المقصود أن يقدم هذا التقرير وصفاً مُفضَّلاً لجميع الأنشطة المصطلح بها في إطار تعزيز نتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين ولكنه تقرير موجز يعطي لمحة عامة عن حالة التنفيذ بينما يسلط الضوء على أهم الإنجازات والتحديات. وتحمل جميع التقارير المقدمة من الجمعيات الوطنية والدول واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي أيضاً من المعلومات حول أنشطتها والتقدم المحرز بشأن التنفيذ، وهذه التقارير متاحة الآن على موقع [www.rcrcconference.org](http://www.rcrcconference.org).

سيُقدَّم تقرير نهائي مُفضَّل في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.

## الدول والمجتمعات الوطنية التي ساهمت في التقرير

تقارير بشأن القرارات			
الجمعيات الوطنية	عدد التقارير المقدمة	الدول	عدد التقارير المقدمة
الهلال الأحمر الأفغاني	٥	أستراليا	٥
الصليب الأحمر الأمريكي	٥	النمسا	١
الصليب الأحمر الأسترالي	٦	بلجيكا	٥
الصليب الأحمر النمساوي	٥	اليابان	٥
الصليب الأحمر البلجيكي	٦	مدغشقر	٥
الصليب الأحمر البريطاني	٤	النرويج	٥
الصليب الأحمر الكندي	٥	البرتغال	٥
الصليب الأحمر الكرواتي	٥	سلوفينيا	٥
الصليب الأحمر الدانمركي	٦	سويسرا	٢
الصليب الأحمر الهولندي	٤	المملكة المتحدة	١
الصليب الأحمر الفنلندي	٤		
الصليب الأحمر الفرنسي	٦		
الصليب الأحمر الإيطالي	٣		
الصليب الأحمر الألماني	٥		
الصليب الأحمر الياباني	٤		
الصليب الأحمر النرويجي	٥		
الهلال الأحمر الفلسطيني	٣		
الصليب الأحمر السلفادوري	٥		
الصليب الأحمر السلوفيني	٦		
الصليب الأحمر الإسباني	٥		
الصليب الأحمر السويدي	٣		
الصليب الأحمر السويسري	٤		
٢٢		٩	المجموع

تقارير بشأن التعهدات			
الجمعيات الوطنية	عدد التقارير بشأن التعهدات المقدمة	الدول	عدد التقارير بشأن التعهدات المقدمة
الهلال الأحمر الأفغاني	١	أستراليا	١٣
الصليب الأحمر الأمريكي	٣	النمسا	١٧
الصليب الأحمر الأسترالي	١٥	بلجيكا	٢٥
الصليب الأحمر البلجيكي	١٧	إكوادور	٣
الصليب الأحمر البريطاني	١١	فنلندا	١٠
الصليب الأحمر الكندي	٦	فرنسا	١٤
الصليب الأحمر الكوستاريكي	١	اليابان	٢
الصليب الأحمر الكرواتي	٣	ليختنشتاين	٢
الصليب الأحمر الدانمركي	٩	مدغشقر	١
الصليب الأحمر الفنلندي	٢	موناكو	٣
الصليب الأحمر الفرنسي	٥	البرتغال	١٠
الصليب الأحمر الإيطالي	١	سلوفينيا	٨
الصليب الأحمر الياباني	١٢	إسبانيا	١٤
الصليب الأحمر الموناكي	٢	سويسرا	٦
الصليب الأحمر للجبل الأسود	١	المملكة المتحدة	١٢
الصليب الأحمر النيوزيلندي	٧		
الصليب الأحمر الإسباني	٢٢		
الصليب الأحمر السويدي	٦		
الصليب الأحمر السويسري	٥		
المجموع: ١٨		المجموع: ١٥	